مناقشات ابن هشام الأنصاري للعلماء من خلال كتابه "شرح قصيدة بانت سعاد"

صابرين حسن رمضان مزيد (*)

مقدمة البحث

الحمدُ لله بجميعِ محامِدِه، على جميل عوائده، وصلاتُه وسلامُه على سيدنا محمدٍ خاتمِ أنبيائه، ومُبْلِغِ أنبائه، وعلى آله الكرام، وأصحابه مصابيح الظلام.

أمّا بعدُ،،،

فإن اهتمامَ علماءِ العربيةِ بقصيدة "بانت سعاد" تعدَّى شَرْحها إلى مختلف السبل مختلف السبل العلمية، فمنهم من تناول الجانب اللغوي (النحو والصرف واللغة) ومنهم من تناول الجانب البلاغي، وغير ذلك...، وإنما عُنوا بها لمّا وقعتْ في نفوسهم موقعًا حسنًا من ناحية بيانها وبلاغة أبياتها وجودة رصفها، زيادة على قيمتها التي نالتها من كونها أنشدت في حضرة الرسول- ﷺ-، ونال بها كعب مراده من عفو رسول الله- ﷺ- عنه بعد إهدار دمه، وإبداء النبي- ﷺ -إعجابَهُ بها عندما أومأ إلى أصحابه أن استمعوا، وفوق كل ذلك مكافأته -ﷺ- لكعب بأن خلع عليه بُرْدَته.

ولهذا الشرفِ العظيم الذى نالته القصيدةُ وقائلها أقبل عليها المعارضون والشراحُ لإظهار حُلِلِها وروعة بيانها، ومن هؤلاء الشراحِ الإمامُ ابنُ هشام الأنصاري. الذي يعد شرحُه من الشروح المتميزة من بين شروح بانت سعاد.

ولمّا طالعتُ شرحَ ابن هشام لقصيدة "بانت سعاد" وجدته إلى جانب شرح معانيها وبيان مفرداتها يجيشُ بمسائل النحو والإعراب والتصريف ومسائل اللغة، فأخذتُ في جَمْع هذه المسائل ووجدتها تحتوي على مذاهبَ كثيرةٍ خلافية بين البصريين والكوفيين وأخري للجمهور وآراء غير منسوبة، ووقفت على كثير من الآراء المنفردة للنحاة كسيبويه والأخفش والفراء والمبرد والفارسي وابن مالك وغيرهم واستوقفني في هذه المسائل آراء كثيرة لابن هشام جديرة بالعرض والمناقشة.

ويَبرز لنا في هذا الشرح براعة ابن هشام في إعراب الأبيات بأوجهها المختلفة، وإحاطته بالمسائل النحوية و الصرفية، ومذاهب النحاة ومهارته في النقاش، وتمكنه من معالجة المسائل البلاغية، وضلوعُه في المعاني والبيان. ونجده

(*) هذا البحث مستل من رسالة الماجستير الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: [المذاهبُ النَّحْويةُ فى كتابِ "شَرْحِ قصيدة بَانَتْ سعادُ" لابنِ هشام الأنصاريّ، ت٧٦١هـ] تحت إشراف كلٍ من: أ.د. فتوح أحمد خليل - كلية الآداب - جامعة سوهاج & أ.د. سهير أحمد محمد – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

يجولُ في مسائل اللغة المختلفة، وألوانها المتفرقة بأسلوب المعلم العالم ليُسِّهل وعرَها ويضيء دربها لتصبح مادة مستساغة لطلاب العلم والمعرفة، وقد عُنِيَ هذا البحث بتوضيح المذاهب النحوية التي ذُكرت في ثنايا الشرح، متناولًا مذاهب المدرستين وخلافات النحاة في قضايا النحو والصرف، وموقف ابن هشام من هذه المذاهب ومناقشاته للنحاة، وآراءه التي تفرد بها.

ولم يخلُ هذا العمل من الصعوبات، ولكن الله يسرها لي وجعل الحَزَن منها سهلًا. وكان من بين هذه الصعوبات التي وجدتها- عدم تحقيق النسخة التي هي مادة الدراسة مما أدى إلى غموض بعض العبارات – حيث إن الكتاب ليس به كلمة مشكولة- وذلك استدعى البحث في مصادر كثيرة ودواوين عديدة حتى أصل إلى الضبط الصحيح، علاوة على سقوط جُلَّ همزات القطع من الكلمات ولكني اجتهدت في وضعها، وقومَتْ وراجعت ذلك أستاذتي القديرة الدكتورة سهير أحمد محمد- حفظها الله ورعاها ؛ فقد راجعت البحث غير مرة وصوبت الأخطاء الواردة به، وقومت أساليبه وعباراته، فجزاها الله عني وعن الطلبة العلم خير الجزاء، والله أسأل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتها.

أسباب اختيار الموضوع:

كان وراء اختياري هذا الموضوع عدة أسباب أهمها ما يأتي:

أولًا: الرغبة في دراسة المذاهب النحوية، واختلافات العلماء.

ثانيًا: إخراج هذا الكنز الدفين إلى المكتبة العربية، والانتفاع بما حواه من درر ونفائس.

ثالثًا: ندرة الدراسات التحليلية في أشباه هذه الكتب.

رابعًا: حاجة المكتبة العربية الحديثة لمثل هذه الدراسات التحليلية .

خامسًا: بناء شخصيتي العلمية وتكوينها من خلال دراسة آراء النحاة في شرح ابن هشام ومناقشته لها والاطلاع على كتب التراث.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثي في المكتبات الورقية، واطلاعي على المواقع الإلكترونية، لم أجد- في حدود علمي- دراسات سابقة لدراستي، اللهم إلا بعض الدراسات التي لها صلة ما بموضوع دراستي؛ لعل أهمها:

أولًا: مخطوطة شرح قصيدة بانت سعاد لأبي جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري (٧٠٨-٧٦١ هـ)، تحقيق ودراسة حسين بورمل. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية . ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

ثانيًا: أثر العدول في توجيه المعنى في شرح ابن هشام "بانت سعاد"، بحث منشور في مجلة (دراسات في اللغة العربية وآدابها) السنة التاسعة- العدد السابع والعشرون- ٢٠١٨م.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يبحث عن المسائل النحوية والصرفية في كتاب شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام الأنصاري، ويبين موقف ابن هشام منها.

مادة الدراسة:

مادة هذه الدراسة كتاب "شرح قصيدة بانت سعاد" لابن هشام الأنصاري.

الذى بهامشه حاشية الإسعاد على بانت سعاد للشيخ إبراهيم الباجوري، وقد طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، ٢٣٩رجب ١٣٤٥.

واعتمدتها مصدرًا للدراسة لندرة أخطائها واكتمال نصها، كما أن بها حاشية الباجوري السابقة الذكر.

مناقشات ابن هشام للعلماء

المسألة الأولى: اعترض على ابن الشجري في ذهابه إلى أن "لو" تجزم:

قال ابن هشام شارحًا بيت كعب :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلبِى اليَوْمَ متبولُ ***مُتَيَّمٌ إثرهَا لَمْ يُفدَ مكبولُ

" قوله: " متيم" ويقال: "تيَّمه الحب" و "تامه" بمعنى استعبده وأذلّهُ، ومن الثاني:" تيم اللات"، سُمّوا بالمصدر، وقول الشاعر:

تَامتْ فُؤادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ إحْدَى نِساءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا(١)

استشهد به **ابن الشجري** على أنّ "لو " قد تجزمُ حَملًا على "إن"، ولا دليلَ فيه لاحتمال أنه سكنه تخفيفًا لتوالي الحركات، كقراءة أبي عمرو: ﴿**وَمَا يُشْعِرْكُمْ**﴾(٢) بإسكان الراء، أو للضرورة كقول امرئ القيس(٣):

فاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ***إثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ"(٤)

والظاهر من كلام ابن الشجري في الأمالي أنه لا يجيز ذلك، حيث قال في شرحه:

---

(١) البيت من البسيط ينسب إلى لقيط بن زراره "شرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٥، الأشموني جـ٢٣/٤.

(٢) سورة الأنعام :الآية ١٠٩.

قال أبو حيان "ما اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَيَعُودُ عَلَيْهَا ضَمِيرُ الفاعل في يُشْعِرُكُمْ، وَقَرَأَ قَوْمٌ بِسُكُونِ ضَمَّةِ الرَّاءِ، وَقُرِئَ بِاخْتِلَاسِهَا وَأَمَّا الْخِطَابُ فَقَالَ مُجَاهِدٌ وَابْنُ زَيْدٍ: هُوَ لِلْكُفَّارِ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ وَغَيْرُهُ: الْمُخَاطَبُ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ" البحر المحيط جـ٢٠٣/٤أثبت قراءة أبي عمرو بالإسكان في هذا الموضع ابن الجزري في النشر جـ٢١٤/٤. في السبعة ص٢٦٥ أن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من (يشعركم).

(٣) البيت من السريع، ورواية الديوان المحقق (فاليوم فاشرب)ولا شاهد فيها. ينظر ديوان امرئ القيس ص ٢٥٨. والبيت من شواهد سيبويه ٢٠٤/٤ وشرح المفصل ٤٨/١، والارتشاف ٢٩٣/٣

(٤) كتاب شرح قصيدة بانت سعاد، ص١٠

" ... بيت للرضي[1] من قصيدة رثى بها أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الكاتب الصابي:

إنَّ الوَفَاءَ كما اقترحت فَلَو تَكُنْ ***حيًّا إذا ما كنت بالمزداد [2]

"جزم بـ "لو"، وليس حقها أن يجزم بها، لأنها مفارقة لحروف الشرط، وإن اقتضت جوابًا كما تقتضيه "إن" الشرطية، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال، كقولك: "إن خرجت غدا خرجنا"، ولا تفعل ذلك «لو» وإنما تقول:" لو خرجت أمس خرجنا"، وقد جاء الجزم بـ "لو" فى مقطوعة لامرأة من بنى الحارث بن كعب[3]...

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعةٍ ***لاَحِقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلْ "[4]

قال أبو حيان ناسبًا هذا المذهب لابن الشجري:

" وإذا دخلت -أي : "لو" - على المستقبل، فزعم قوم أن الجزم بها لغة مطردة، وزعم قوم منهم ابن الشجري أنه يجوز الجزم بها في الشعر، و (لو) عند

---

[1] جاء بهامش الأصل حاشية: «قال أبو اليمن الكندي: ليس للرضى، ولا لأمثاله أن يرتكب ما يخالف الأصول، ولكن لو جاء مثل هذا عن العرب في ضرورات شعرهم لاحتمل منهم؛ وذلك أن «لو» -و إن كانت تطلب جوابا كما يطلبه حرف الشرط ليست موجبة للاستقبال كـ "إذا"، بل يقع بعدها الماضي للماضي، كما يقع المستقبل للمستقبل، فلا يجزم بها البتة». انتهت الحاشية، وقد حكاها البغدادي في الخزانة ١١/ ٣٠٠. قلت: واضح من كلام ابن الشجري أنه لا يرى الجزم بـ "لو"، إلا فى الضرورة، وواضح أيضا أن كلام أبى اليمن الكندي راجع إلى كلام ابن الشجري، ولكن بعض النحويين ينسب إلى ابن الشجري أنه يجيز الجزم بـ "لو"، وممن قال بذلك ابن أم قاسم المرادي، فى الجنى الداني ص ٢٨٦، وابن هشام في المغني ص ٣٠٠، ٧٧٩، ولم يكتف ابن هشام بذلك حتى نسب إلى ابن الشجري أنه أنشد شاهدا على الجزم بـ "لو" قول الشاعر: تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا ذكر ذلك في كتابه شرح قصيدة بانت سعاد ص ١١، وحكاه عنه السيوطي فى شرح شواهد المغنى ص ٢٢٨، ولا وجود لهذا الشاهد في أمالي ابن الشجري. وممن نسب إلى ابن الشجري جواز الجزم بـ "لو"، الأشموني في شرحه ٤/ ٤٢، وقد أحسن البغدادي كل الإحسان حين قال: «وما نقلوه عن ابن الشجري من أنه جوز الجزم بـ "لو" في الشعر، غير موجود في أماليه، وإنما أخبرنا بأنها جزمت فى بيت، وقد تكلم عليه في مجلسين من أماليه». ثم حكى كلام ابن الشجري في هذا المجلس، والمجلس الأربعين. الخزانة ١١/ ٢٩٩، وانظر أيضا حاشيته على شرح بانت سعاد ١/ ٢٣٧.
وكذلك نسبت الأبيات هذه النسبة فى شرح الحماسة للمرزوق ص ١١٠٧، وللتبريزي ٣/ ١٢١، والحماسة البصرية ١/ ٢٤٣، ونسبت لعلقمة الفحل، وهى فى زيادات ديوانه ص ١٣٣. وانظر بالإضافة إلى ما ذكرت في التعليق السابق: أسرار البلاغة ص ٥٣، وشواهد التوضيح ص ١٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٨٢، وشرح الشواهد للعيني ٢/ ٥٣٩. والأبيات أعادها ابن الشجري في المجلس المتم الأربعين. أمالي ابن الشجري جـ١/٢٨٧-٢٨٨

[2] البيت من الكامل ديوان الشريف الرضى ١/ ٣٨٥، وأعاده ابن الشجري في المجلس المتم الأربعين.

[3] سبق تخريجه.

[4] - أمالي ابن الشجري جـ١/٢٨٧-٢٨٨

البصريين لا يليها إلا الفعل، ولا يليها اسم على إضمار فعل إلا في ضرورة الشعر".[١]

وكذلك قال المرادي:

" وإذا دخلت "لو" على المستقبل فهل تجزم أو لا؟ زعم قوم أن الجزم بها لغة مطردة. وذهب قوم، **منهم ابن الشجري**، إلى أنه يجوز الجزم بها في الشعر. واستدلوا، بقول الشاعر[٢]:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعةٍ ***لاَحِقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلْ

وبقول الآخر[٣]:

تَامتْ فُؤادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعتْ ***إحْدَى نِساءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

وتأول ابن مالك، في شرح الكافية هذين البيتين، وقال: لا حجة فيهما"[٤].

قال ابن هشام :

" لغلبة دخول " لو" على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى إن الشرطية وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعةٍ*لاَحِقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلْ**[٥]

وقوله:

تامت فؤادك ولو يحزنك ما صنعت ***إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا[٦]

وقد خرج هذا على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبي عمرو {ينصركم}

و {يشعركم} و {ويأمركم} والأول على لغة من يقول شا يشا بألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم وهو توجيه قراءة ابن ذكوان {منسأته} بهمزة

---

(١) ارتشاف الضرب جـ ١٨٩٩/٤

(٢) البيت من الرمل لـ علقمة الفحل ديوانه ١٣٤، والمغني ٣٠٠، وشرح شواهده ٦٦٤،والهمع جـ٦٤/٢،و ينسب إلى امرأة من بني الحارث :أمالي بن الشجري جـ١٨٧/١، وحاشية الصبان جـ١٤/٤

(٣) من البسيط ينسب إلى لقيط بن زراره "شرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٥، الأشموني ٤/ ٢٣، الجنى الداني ص ٢٨٧ ومعجم شواهد العربية ١/ ٣٨٢. قال عبد القادر البغدادي" وقد أجاب ابن هشام في المغني عن البيت بكلام ابن مالك في شرح الكافية وأجاب عن قوله: البسيط

تَامتْ فُؤادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعتْ إحْدَى نِساءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

بأنه قد خرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبي عمرو: وينصركم عليهم ويشعركم ويأمركم. انتهى. وما نقلوه عن ابن الشجري من أنه جوز الجزم ب لو في الشعر غير موجود في أماليه وإنما أخبرنا بأنها جزمت في بيت .... الخزانة جـ٢٩٩/١١

(٤) الجنى الداني ص ٢٨٦- ٢٨٧.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

ساكنة فإن الأصل {منسأته} بهمزة مفتوحة مفعلة من نسأه إذا أخره ثم أبدلت الهمزة ألفا ثم الألف همزة ساكنة".[١]

اختلف النقل عن ابن الشجري في هذه المسألة، ففي الجنى الداني، والارتشاف، والمغني أنه يجيز الجزم بها في الشعر، والذي جاء في الأمالي أن الجزم بها جاء على قلة في بيت من الشعر للضرورة.

المسألة الثانية:"ردُّه على قول ابن الأعرابي إن "غدايا "جمع "غدية":

قال ابن هشام شارحًا بيت كعب:

وَمَا سُعادُ غداةَ البينِ إذْ رحلوا ***إلا أغنُّ غضيضُ الطَّرفِ مكحولُ

"غداة": "وزنها "فَعَلة" بالتحريك، ولامها واو، لقولهم في جمعها "غَدَوات" ونظيرها: "صلاة و صلوات" و"زكاة و زكوات"[٢]، ولأنها من "غدوتُ"، لقولهم "غُدْوة".....

"وزعم ابن الأعرابي: أن "الغدايا" لم تقل للمناسبة البتة ،إنما هي جمع لـ "غَدِيَّة" لا لـ "غداة" واستدل على ثبوت "غدية" بقوله:

أَلَا ليتَ حظِّي مِنْ زيارةِ أُمِّيَهْ ***غُدِيَّاتُ قَيْظٍ أو عَشِيَّاتُ أَشْتِيَه[٣]

ولا دليل في هذا لجواز أن يكون إنما جاز "غديات" لمناسبات "عشيات" لا لأنه يقال "غديّة".[٤]

وقد نَقَلَ "ابن جني" في المحتسب هذا القول عن ابن الأعرابي ، حيث قال:

"قال أبو الفتح: يقال: أمِر القومُ إذا كثروا، وقد أَمَرَهُمْ الله؛ أى: كثَّرهم. وكان أبو على يستحسن قول الكسائي في قول الله تعالى: ﴿**لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا**﴾ [٥]أي كثيرا، من قول الله: ﴿**أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا**﴾[٦]ومن قولهم: أمِر الشيء، إذا كثر. ومنه قولهم: "خير المال سِكَّة مَأْبُورة، أو مُهْرَة مَأْمُورة "فالسكة الطريقة من النخل، ومأبورة؛ أي : ملقحة، ومهرة مأمورة؛ أي: مكثرة النسل.

وكان يجب أن يقال: "مُؤْمَرة" لأنه من "آمرها الله"، لكنه أتبعها قوله:" مأبورة"، كقولهم: "إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا". هذا على قول الجماعة إلا ابن الأعرابي وحده، فإنه قال: الغدايا جمع غَدِيَّة، كما أن العشايا جمع عشية. ولم يكن يرى أن الغدايا ملحق بقولهم: العشايا، وأنشد شاهدا لذلك:

أَلَا ليتَ حظِّي مِنْ زيارةِ أُمِّيَهْ ***غُدِيَّاتُ قَيْظٍ أو عَشِيَّاتُ أَشْتِيَه

---

[١] مغني اللبيب ص ٣٥٧-٣٥٨

[٢] شرح المفصل٥\٢٢، جمع فعلة على فعلات.

[٣] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٦١ (عشا)، وتاج العروس (عشي)، (غدا)، والمحتسب جـ١٦/٢

[٤] كتاب شرح قصيدة بانت سعاد ص١٣

[٥] سورة الكهف: الآية٧١.

[٦] سورة الإسراء: الآية ١٦.

وقد قالوا أيضا: أمرها الله مقصورا خفيفا، بوزن عَمَرَها، فيكون مأمورة على هذا من هذا، ولا تكون ملحقة بمأبورة"[١].

قال ابن سيدَهْ:

" والغداة: كالغدوة، وَجَمعهَا: غدوات. وَقَالُوا: إِنِّي لآتيه بالغدايا والعشايا.

والغداة: لَا تجمع على الغدايا، وَلَكنهُمْ كسروه على ذَلِك ليطابقوا بَين لَفظه وَلَفظ العشايا فَإِذا افردوه لم يكسروه.

وَقَالَ ابْن الْأَعرَابِي: " غَدِيَّة ": لُغَة فِي " غدْوَة " كضَحِيّة: لُغَة فِي "ضحوة"، فَإِذا كَانَ كَذَلِك فـ "غدية وغدايا": "كعشية وعشايا"، وعَلى هَذَا لَا تَقول: إِنَّهُم كسروا الغدايا، من قَوْلهم: إِنِّي لآتيه بالغدايا والعشايا، على الإتباع للعشايا، إِنَّمَا كسروه على وَجهه، لِأَن " فعيلة " بَابه أَن يكسر على " فعائل ". انشد ابْن الْأَعرَابِي:

أَلَا ليتَ حظِّي مِنْ زيارةِ أُمِّيَهْ ***غُدِيَّاتُ قَيْظٍ أو عَشِيَّاتُ أَشْتِيَه

قَالَ: إِنَّمَا أَرَادَ: غديات قيظ أَو عشيات اشتية، لِأَن غديات القيظ أطول من عشياته، وعشيات الشتَاء أطول من غدياته"[٢].

المسألة الثالثة: يرد على بدر الدين بن مالك في ذهابه أن فعيلٌ أبلغ من مفعول:

قال ابن هشام شارحًا قول كعب:

وَمَا سُعادُ غداةَ البينِ إذْ رحلوا ***إلا أغنُّ غضيضُ الطَّرفِ مكحولُ

"قوله "مكحول " : هو اسم مفعول أتى على صيغته الأصلية، بخلاف "غضيض"، وضميره المستتر كضميره في الارتفاع على النيابة عن الفاعل، وفي عَوده إلى الظبي الأغن وليس ضميره عائدا على "الطرف" وإن كان هو المكحول فى الحقيقة، لأنه إما خبر عن ضمير محذوف راجع "للأغن" أو صفة "لأغن" وعليهما فلا بد من تحمله ضميره ."والمكحول والكحيل" إما من "الكَحَل" بفتحتين وهو الذي يعلو جفون عينيه سوادٌ من غير اكتحال، وإما من "الكُحل" بالضم، وأما "الأكحل" فمن "الكَحَل "بفتحتين لاغير.

تنبيه : قيل إن "فعيلا" و"مفعولا" يفترقان من وجهين:

أحدهما: معنوي ،وهو أن فعيلا أبلغ . نص على ذلك **بدر الدين بن مالك** فإنه :"يقال لمن جرح في أنملته: "مجروح" ولا يقال له "جريح" : فعلى هذا "كحيل"

---

[١] المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها جـ١٦/٢ تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، بتحقيق علي النجدي ناصف، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أعده للطبعة الثانية وقدم له محمد بشير الإدلبي

[٢] المحكم والمحيط الأعظم تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده المرسي المعروف بابن سيده، المتوفي سنة ٤٥٨ هـ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي جـ٤٣/٦-٤٤دار الكتب العلمية بيروت -لبنان.

أبلغ من مكحول. **(والحق)** أن"فعيلا" إنما يقتضي المبالغة والتكرار إذا كان للفاعل لا للمفعول يدل على ذلك قولهم "قتيل"، والقتل لا يتفاوت.

والثاني: لفظي، وهو أن "فعيلا" المحول عن "مفعول" يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال: "طرف كحيل"، "عين كحيل"، ولا يقال : "إلا عين مكحولة" بالتأنيث..."[١].

قال الشيخ ابن فَرَحُون في شرحه للحديث السابع:

"عن أبي قتادة الأنصاري، قال: خرجنا مع رسول الله - ﷺ - إلى حنين - وذكر قصة- فقال رسول الله - ﷺ -: "من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه"، قالها ثلاثا" ....

قوله: "من قتل قتيلا": "من" شرطية. والخبر عنها: جملة "قتل"، وقيل: جوابه -وهو جملة: "فله سلبه"- تقدم ذلك كله وتكرر كثيرا. و"قتيلا": "فعيل" بمعنى "مفعول"، سمي به قبل قتله بمعنى: "ما آل إليه".

قال ابن هشام: قيل: إن "فعيل" و"مفعول" يفترقان من وجهين: -

أحدهما: معنوي، وهو أن "فعيلا" أبلغ، نص على ذلك بدر الدين ابن مالك، وأنه يقال لمن جرح في أنمله: "مجروح"، ولا يقال له: "جريح". فعلى هذا: "كحيل" أبلغ من "مكحول". قال: والحق أن "فعيلا" إنما يقتضي المبالغة والتكرار إذا كان للفاعل لا للمفعول، يدل على ذلك قولهم: "قتيل"، والقتل لا يتفاوت.

والثاني: لفظي، وهو أن "فعيلا" المحول عن مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال: "طرف كحيل" و"عين كحيل"، ولا يقال إذا لم يحول إلا: "عين مكحولة".

وأما قول طفيل:

إذْ هِيَ أحْوى مِنَ الرِّبعيّ حاجبُهُ ***والعينُ بالإثمِدِ الحاريّ مَكحولُ [٢]

فقيل: إنه لأجل الضرورة حمل "العين" على "الطرف".

وقيل: الأصل "حاجبها مكحول" مبتدأ وخبر، و"العين" كذلك، ثم اعترض بالجملة الثانية، وحذف الخبر.

قلت: البيت لـ"طفيل الغنوي"، أنشده سيبويه شاهدا على ما تقدم من تذكير "مكحول". وقيل: التقدير: "حاجبها مكحول بالإثمد، والعين كذلك"؛ فلا يكون فيه ضرورة. وإنما حمله سيبويه على "العين" لقرب جوابه منها"[٣].

---

[١] شرح قصيدة بانت سعاد ص١٦

[٢] البيت من البسيط، وهو لطفيل الغنوي، ينظر ديوانه ٣/ ٥، من شواهد الكتاب جـ٢/٤٦

[٣] العُدّة في إعراب العُمدَة ،المؤلف: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة: الأولى، (بدون تاريخ)جـ٣/٥١٩-٥٢١

***

المسألة الرابعة : يرد على النحاس في ذهابه إلى شذوذ جمع "عارض" "عوارض" ويرى أنه مقيس:

قال ابن هشام شارحًا قول كعب:

تجلُو عَوَارِضَ ذِي ظَلْمٍ إذَا ***ابتسمتْ كأنَّهُ منهَلٌ بِالرّاحِ مَعلولُ

"قوله :(عوارض): اختلف في مفرده على قولين:

أحدهما: أنه "عارضة" قاله عبد اللطيف بن يوسف البغدادى...

والثاني: أنه "عارض". ثم اختلف هؤلاء فقيل: هو جمع شاذ، ذكر ذلك أبو جعفر النحاس ،قال في شرح قول عنترة:

وكأنّ فَارَةَ تاجِرٍ بِقَسيمةٍ*سَبقَتْ عَوَارِضَها إليكَ منَ الفَمِ(١)**

لا يكاد "فواعل" يجيء جمعا لـ"فاعل" وربما جاء جمعًا له كما يجيء جمعًا لفاعله؛ لأن الهاء زائدة قالوا: "هالك" في "هوالك"، و"عارض" في "عوارض " انتهى بمعناه . **"والصواب"** : أنه جمع لـ "عارض" وأنه قياس .

أما الأول فـ لقول جرير:

أتذكُرُ يومَ تصقُلُ عَارِضَيْهَا*بِفَرْعِ بَشَامَةٍ سُقِيَ البَشَامُ(٢)**

وأما الثاني: فلأنه اسم ،وإنما يكون جمع" فاعَل" على "فواعل" شاذا إذا كان صفة للعاقل، "كهالك"، و"فارس"، و"رجل سابق"، و"ناكس".

فأما إن كان" فاعل" اسما كـ "حاجب وكاهل وعارض وحائط ودانق"، أو صفة لمؤنث "كحائض وطالق وطامث "أو لغير العاقل "كنجم طالع وجبل شاهق،" فجمعه على "فواعل" قياسي". (٣)

قال المبرد:

" فأما قولنا فيما كان على أربعة أحرف إن تصغيره من باب جمعه فإنما تأويل ذلك أنك إذا جمعت زدت حرف اللين ثالثا وكسرت ما بعده فإن عوضت في التصغير عوضت في الجمع وإن تركته محذوفا في أحدهما فكذلك هو في الأخر لأنك إذا صغرت ألحقت حرف اللين ثالثا وكسرت ما بعده والفصل بين التصغير والجمع ؛أن أول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح وحرف لين الجمع ألف وحرف لين التصغير ياء فإن قلت فما بالك تقول في" ضارب" ضويرب وأنت لا تقول في جمعه ضوارب قيل له الأصل أن يقال في جمعه "ضوارب" ولكنه اجتنب للبس بين المذكر والمؤنث لأنك تقول في جمع ضاربة ضوارب وما كان من باب فاعل فإنما هو اسم مبني من الفعل أو على جهة النسب فأما ما كان من الفعل منه

(١) البيت من الكامل لـ عنترة، في ديوانه ص ١٥٦

(٢) البيت من الوافر لـ جرير، ديوانه ص٢٧٩، وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري جـ٣٣٣/١

(٣) كتاب شرح قصيدة بانت سعاد ص١٧

فهو الباب نحو ضارب وقاتل وشاتم وأما ما كان على جهة النسب فنحو فارس ودارع ونابل أي ذو فرس وذو درع وذو نبل وليس فيه (فعل) فهو (فاعل) وما كان للمرأة فعلى هذا نحو ضربت وشتمت وقتلت فلما كان جمع فاعلة فواعل اجتنبوا مثل ذلك في المذكر وعدلوا به عن هذا الباب لكثرة أبنية المذكر في الجمع ولو احتاج إليه شاعر لرده إلى الأصل فجمعه على فواعل ألا تراهم قالوا في جمع فارس فوارس إذ كان مثل هذا مطرحا من المؤنث وكذلك هالك في الهوالك لما أردت الجنس كله قال الفرزدق حيث احتاج إليه

وَإذا الرِّجالُ رَأوْا يَزِيدَ رَأيْتَهُمْ ***خُضُعَ الرِّقابِ نَواكِسَ الأبْصار[1]"

قال المرادي:

" من أمثلة جمع الكثرة: فواعل، وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة:

أولها: فوعل، نحو: جوهر وجواهر.

وثانيها: فاعل -بفتح العين- نحو: طابع وطوابع.

وثالثها: فاعلاء، نحو: قاصعاء وقواصع.

ورابعها: فاعل اسما علما أو غير علم، نحو: كاهل وكواهل وخاتم وخواتم.

وخامسها: فاعل صفة مؤنث، نحو: حائض وحوائض.

وسادسها: فاعل صفة مذكر غير عاقل، نحو: صاهل وصواهل.

وسابعها: فاعلة مطلقا، نحو: ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص.

..... نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدم نحو: "نجوم طوالع وجبال شوامخ"، قال في شرح الكافية: وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ، وإنما الشاذ جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو: فارس وفوارس، وإلى هذا أشار بقوله: وشذ في الفارس مع ما ماثله.

والذي ماثله نحو: نواكس وهوالك وغوائب وشواهد، وكلها في صفات المذكر العاقل، قيل: ويحسنه في فوارس أمن اللبس؛ لاختصاص معناه بالمذكر، فإنه لا يقال: امرأة فارسة، وأما هوالك فورد في مثل قالوا: هالك في الهوالك، ونواكس وغوائب وردا في الشعر.... ثم أضاف تنبيهين:

الأول: تأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس، فيقدر في قولهم: هالك في الهوالك في الطوائف الهوالك، قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا: رجال هوالك.

---

[1] البيت من الكامل للفرزدق، يمدح يَزِيدَ بن المُهَلَّبِ، في : الكتاب ٣/ ٦٣٣، معاني القرآن للأخفش ص ٤١١، المقتضب ١/ ١١٩.

[2] المقتضب جـ١/١١٩-١٢١

الثاني: قال في الارتشاف: وذكر المبرد أنه الأصل وأنه جائز شائع في الشعر، قلت: يعني أنه جائز في الشعر لا مطلقا كما نقل غيره، وقال في الارتشاف: وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه"[١].

***

المسألة الخامسة : يرد على التبريزي في قلب واو "محنية" ياء لوقوعها رابعة متطرفة :

قال ابن هشام شارحًا بيت كعب:

شُجَّت بِذِي شَبَمٍ مِن ماءِ مَحنِيَةٍ ***صافٍ بِأَبطَحَ أَضحى وَهُوَ مَشمولُ

"قوله "محنية": "مَفْعِلَة" من "حَنوتُ"، وجمعها "مَحَان"، وأصلها "مَحْنِوَة" وهو عبارة عمّا انعطف من الوادي، لأن ماءها يكون أصفى وأرق، وإنما قلبت الواوُ ياءً لتطرّفها في التقدير بعد كسرة، وقول التبريزي: "لوقوعها رابعة بعد كسرة " فيه زيادةُ ما ليس بشرط وهو كونها رابعة ويردّه وجوبُ القلب في "قَوِيَ" و "رَضِي" و "شَجِيَة" فإنهنّ من " الرُّضوان" و "القوة" و "الشَّجْو"، ونقصُ ما هو شرط، وهو التطرفُ إمّا تقديرا كما في" شجية" و "مَحْنِيَة"، أو لفظًا، كما في "قَوِيَ" و "رَضِيَ".

وقد اجتمع النوعان[٢] في قوله: "محنية" وقوله "صاف"، إذ هو من "الصَفْو"، ومثله "داعٍ" و "غازٍ"، وكذلك "حَادٍ" سواءً كان اسمَ فاعل من "حدا، يحدو"، أو اسمَ العدد، إلا أن في هذا قلبين: قلبَ المكان وقلبَ الإبدال، وذلك لأنه من "الوحدة" فأصله "واحد"، ثمَّ أُخِّرت فاؤه فصار "حادِو" ووزنه "عالف"[٣] .

قال أبو علي الفارسي مبينًا قلب الواو ياء لكسر ما قبلها وإن لم تكن رابعة:

" وإذا كانتِ الواوُ لاماً وقبلَهَا كسرةٌ فليسَ فيهِ إلَّا القلبُ وذلكَ نحو:" غَازِيَة ومَحْنِيَة" ولم يَجُزْ فيهِ غيرُ القَلْبِ (إذْ) قلبُوها للكسرةِ مع حَجْزِ حرفٍ بَيْنَهُمَا في قولِهِم: هو ابنُ عمّي دنْيَا. وهوَ من دنَوْتُ وقالوا: قِنْيَةٌ وهو من الواوِ"[٤].

وقال ابن جني مؤكدًا ما قاله الفارسي:

" متى كانت الواو لامًا، وانكسر ما قبلها، قُلِبَتْ ياءً؛ من ذلك: "غازية"، و "مَحْنِيَة"، والأصل: غازوَة"، و"مَحْنِوَة"، فقلبت الواو ياء لتأخرها ووقوع الكسرة قبلها". [٥]

---

[١] توضيح المقاصد جـ٣/١٤٠٠-١٤٠٢

[٢] يريد بالنوعين التطرف التقديري في "محنية"، واللفظي في "صاف".

[٣] كتاب شرح قصيد بانت سعاد ص٢٢،٢٣

[٤] التكملة للفارسي جـ٢/٢٦٧-٢٦٨

[٥] التصريف الملوكي، تحقيق الدكتورة ديزيره سقال ص٦٣، دار الفكر العربي بيروت- لبنان

***

المسألة السادسة: يرد على الفراء في ذهابه إلى أنه لا يُقْصَرُ للضرورة إلا ما مأخذه السماع دون القياس:

قال ابن هشام شارحً البيت السابق الذكر:

"قوله: "المشمول" : الذي ضربته ريحُ الشمال حتى برد، يقال منه : " غدير مشمول"،ومنه قيل للخمر "مشمولة"، إذا كانت باردة الطعم، قال:

تقولُ ياشيخُ أمَا تستحِي*مِنْ شُربِك الرَّاحَ على المَكْبَرِ**
فَقُلْتُ لَوْ باكرتِ مَشْمُولَةً*صَفْرَا كَلَوْنِ الفَرَسِ الأشْقَرِ**
رُحْتِ وَفِي رِجْلَيكِ ما فيهما*وَقدْ بدا هَنْكِ مِنَ المِئزَرِ** (١)

في البيت الأول شاهدٌ على أنه يقال: "استَحَى، يستحِي "كـ "استبى، يستبي"، وقد قرأ يعقوب وابنُ محيصن: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا** ﴾(٢) بياء واحدة، وقد رويت عن ابن كثير (٣) أيضا، وهي لغةُ تميم، والأصل بياءَين، فنقلت حركةُ العين إلى الفاء فالتقى ساكنان، فقيل حُذفت اللام، فالوزن " يَسْتفع"، وقيل : حُذفت العين، فالوزن "يَسْتَفِل".

وفي البيت الثاني شاهدٌ على قصرِ الممدود القياسيّ لأجل الضرورة، وفيه ردٌّ على الفراء، إذ زعم أنه لا يُقصَر للضرورة إلا ما مأخذه السماعُ دونَ القياس" (٤) .

قال ابن عصفور:

" ومنه - قصر الممدود. والنحويون مجمعون على جوازه، لما فيه من رد الاسم إلى أصله بحذف الزائد منه....وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود إلا ما يجوز أن يجيء في بابه (مقصور)، فلا يجوز عنده قصر" حمراء، وصفراء"، وأشباههما، لأن مذكرهما "أفعل" والصفة إذا كانت للمذكر على وزن (أفعل) لم يكن المؤنث إلا على وزن فعلاء. وهذا الذي ذهب إليه باطل، بدليل قول الأعشى:

والقارح العَدَّا وكل طِمِرّة ***ما إن تنالُ يدُ الطويل قَذَّالها (٥)

وقول أبي الأسود:

رأيت الْتِوا هذا الزمانِ بأهله ***وبينهمُ فيهمْ تكون النوائبُ (٦)

---

(١) سبق تخريجه في المبحث الأول من الفصل الثالث، المسألة العاشرة.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٦
(٣) البحر جـ١/١٢١.
(٤) شرح قصيدة بانت سعاد ص٢٣
(٥) البيت من الكامل للأعشيي في ديوانه ٢٩،والإنصاف ٤٤٨، وضرائر الشعر١١٩
(٦) البيت من الطويل لأبي الأسود في ديوانه ص٢٩، والضرائر ١١٩

وقول الآخر [١]:

ولَكنَّما أُهْدِي لقَيْسِ هَدِيَّةً ***بِفِيَّ مِنِ اهداها لك الدهرَ إثْلِبُ [٢]

وقول الآخر:

فلو أنَّ الأطبا كانُ حولي* وكان مع الأطباءِ الأُساةُ** [٣]

ألا ترى أن (العَدَّا) فَعَّال كقَتَّال، وضَرَّاب، والصفة التي تكون على هذا الوزن لا تجيء على مثال فعلى فتكون من المعتل مقصورة. وكذلك "إهداء" مصدر "أهدى"، مثل أكرم إكراماً. و"التواء" مصدر "التوى". ولا يجيء المصدر من أفعل على (أفعل)، ولا من افتعل على (افتعل)، فيكون مثالهما من المعتل مقصورًا. وكذلك "الأطباء" جمع "طبيب"، و"أفعلاء" جمع (فعيل) لا يجيء في كلامهم إلا ممدودًا" [٤].

وكذلك ردَّ ابن الأنباري قول الفراء بقوله:

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل، والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة، والذي يدل على ذلك أيضا أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود؛ فدلّ على أنه الأصل، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوّزنا مدّ المقصور لأدّى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود؛ فإنه إنما جاز لأنه رَدٌّ إلى أصل، بخلاف مد المقصور؛ لأنه ردٌّ إلى غير أصل، وليس من ضرورة أن يجوز الردّ إلى أصل أنه يجوز الردّ إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه..... وأما ما ذهب إليه الفراء -من اشتراطه في قصر الممدود أن يجيء في بابه مقصور- فباطل، لأنه قد جاء القصر فيما لم يجئ في بابه مقصور.." [٥].

وقال عبد القادر البغدادي:

" ويقال للخمر شَمُول أيضا لأنها تشتمل على عقل صاحبها وقيل لأن لها عصفة كعصفة الريح الشمال. والصهبة: الشقرة وسميت الخمر الصبهاء للونها وهي ممدودة وقد قصرها للضرورة وفيه رد على الفراء إذ زعم أنه لا يقصر للضرورة إلا ما مأخذه السماع ولا يجوز قصر الممدود القياسي" [٦].

---

[١] سبق تخريجه في المبحث الثاني من الفصل الثاني (آراء الفراء)المسألة الثالثة.

[٢] والإِثْلِبُ والأَثْلَبُ: التُّرابُ وَالحِجَارَةُ. وَفِي لغَةٍ: فَتاتُ الحِجارةِ والترابُ. لسان العرب جـ١/٢٤٢.

[٣] البيت من الوافر، في: معاني القرآن للفراء ٩١/١، مجالس ثعلب ٨٨/١، الكشاف ٤٢/٣، الإنصاف ٣٨٥/١، شرح المفصل ٥/٧، ٨٠/٩، المقاصد النحوية ٥٥١/٤.

[٤] ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد ،مدرس مساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس- القاهرة، دار الأندلس، الطبعة الأولى ١٩٨٠م، ص ١١٦-١٢١

[٥] الإنصاف ص ٧٤٩، ٧٥٢

[٦] خزانة الأدب جـ٤٨٦/٤

***

المسألة السابعة : يرد على الحريري في ذهابه إلى أن "الأرياح " جمع "ريح " لحن :

قال ابن هشام شارحًا قول كعب:

تَنفي الرياحُ القذّى عنْهُ وَأفرطَهُ ***مِن صونِ ساريةٍ بيضٌ يعاليلُ

"قوله:"الرياح" جمعُ "ريح"، والياءُ فيهما بدل عن واو، وإنما قلبت في المفرد لسكونها بعد كسرة، كما في "ميزان" و"ميقات"، وفي الجَمع لما تقدّمَ في "مياه" و "دِيَار" و "سِيَاط" من مجيء الكسرةِ قبَلها والألف بعدَها واعتلالها في المفرد أو سكونها فيه. ومن ثمَّ صحّت في "أرواح" لانتفاء الشرط الأول، وفي "كِوَزة" جمع "كوز" لانتفاء الشرط الثاني، وفي "طِوَال" لانتفاء الشرط الثالث، وأما قوله:

تَبيّن لِي أنَّ القَمَاءةَ ذِلَّةٌ ***وأنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجالِ طِيَالُهَا(١)

فنادر.ومن العرب من يقول: "أريَاح" كراهيةَ الاشتباه بجمع "روح"، كما قال الجميع "أعياد"كراهية الاشتباه بجمع "عُود" **وقولُ الحريري إنَّ "الأرياح" في جمع "ريح " لحن مردود.** وقول الجوهري : " الريح" واحدة "الرياح والأرياح" وقد يجمع على" أرواح"يقتضي أن الأرياح " هو الكثير وليس كذلك، وإنما الكثير "أرواح"، ومنه قول ميسون بنت بَحْدَل بالحاء المهملة، وهي زوج معاوية رضى الله عنه، وأم ابنه يزيد:

لَبيتٌ تَخْفِقُ الأرْوَاحُ فيهِ ***أحبُّ إليَّ مِنْ قصْرٍ مُنيفِ

وَلُبسُ عَباءَةٍ وَتقَرَّ عيني ***أحبُّ إليَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ"(٢)

وذكر الزبيدي أن جمع "ريح" :" أرواح"، وأن "أرياح وأراييح"شاذ، قال:

" (والريح م) وهو الهواء المسخر بين السماء والأرض؛ كما في (المصباح)، وفي (اللسان) : الريح: نسيم الهواء، وكذلك نسيم كل شيء، وهي مؤنثة. ومثله في (شرح الفصيح) للفِهري. وفي التنزيل: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ﴾(٣) وهو عند سيبويه فعل، وهو عند أبي الحسن فِعْل وفُعْل.

---

(١) البيت من الطويل لأنيف بن زبان في الحماسة البصرية ١/ ٣٥؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٨٥؛ ولأثال بن عبدة بن الطبيب في خزانة الأدب ٩/ ٤٨٨؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٣٨٩؛ وشرح المفصل ٥/ ٤٥، ١٠/ ٨٨؛ وعيون الأخبار ٤/ ٥٤؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٠ "طول"؛ والمحتسب ١/ ١٨٤؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٨؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٩٧.

(٢) كتاب شرح قصيدة بانت سعاد ص٢٤

(٣) سورة آل عمران: الآية ١١٧

والريحة: طائفة من الريح؛ عن سيبويه. وقد يجوز أن يدل الواحد على ما يدل عليه الجمع. وحكى بعضهم ريح "وريحَة. قال شيخنا: قالوا: إنما سميت" ريحا لأن الغالب عليها في هبوبها المجيء "بالروح" والراحة، وانقطاع هُبوبها يُكْسب الكرب والغم والأذى، فهي مأخوذة من الرَّوح؛ حكاه ابن الأنباري في كتابه الزاهر، انتهى.

وفي الحديث: كان يقول إذا هاجت الريح (اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا). العرب تقول لا تلقح السحاب إلا من رياح مختلفة، يريد اجعلها لقاحا للسحاب ولا تجعلها عذابا. ويحقق ذالك مجيء الجمع في آيات الرحمة، والواحد في قصص العذاب: كالريح العقيم، و ﴿**رِيحًا صَرْصَرًا** ﴾[١].

(ج أرواح) . وفي الحديث: (هبت أرواحُ النصر) . وفي حديث ضِمَام (إني أعالج من هذه الأرواح)، هي هنا كناية عن الجن، سُمُّوا "أرواحا" لكونهم لا يُرون، فهم بمنزلة الأرواح. (و) قد حُكِيَت: ({أرياح) } وأراييح، وكلاهما شاذ. وأنكر أبو حاتم على عمارة بن عقيل جمعه "الرياح "على "الأرياح" قال: فقلت له فيه: إنما هو "أرواح". فقال: قد قال الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ** ﴾ [٢] وإنما "الأرواح" جمع:

" رُوح". قال فعلمت بذلك أنه ليس ممن يؤخذ عنه. في (التهذيب) : الريح ياؤها واو، صُيِّرت ياء لانكسار ما قبلها، وتصغيرها "رويحة"، و جمعها "رياح" و"أرواح" (وريح كعنب)، الأخير لم أجده في الأمهات. وفي (الصحاح) : الريح واحدة " الرياح" وقد تجمع على "أرواح"، لأن أصلها الواو، وإنما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها، وإذا رجعوا إلى الفتح عادت إلى الواو، كقولك "أروح الماء.""[٣]

وفسَّر السمين الحلبي جمع "ريح" على "أرياح" بقوله:

" قوله: (وتصريف الرياح) تصريف مصدر صرف وهو الرد والتقليب، ويجوز أن يكون مضافا للفاعل، والمفعول محذوف تقديره: وتصريف الرياح السحاب، فإنها تسوق السحاب، وأن يكون مضافا للمفعول، والفاعل محذوف أي: وتصريف الله الريح. والرياح: جمع ريح جمع تكسير، وياء الريح والرياح عن واو؛ والأصل: "روح"، لأنه من راح يروح، وإنما قلبت في" ريح " لسكونها وانكسار ما قبلها، وفي" رياح" لأنها عين في جمع بعد كسرة وبعدها ألف وهي ساكنة في المفرد، وهو إبدال مطرد، ولذلك لما زال موجب قلبها رجعت إلى أصلها فقالوا: أرواح قال:

أَرَبَّتْ بِها الأرواحُ كلَّ عشيةٍ ***فلم يبقَ إلا آل خَيْمٍ مُنضَّدِ[٤]

---

[١] سورة فصلت، من الآية ١٦

[٢] سورة الحجر : من الآية ٢٢

[٣] تاج العروس جـ٦/٤١٢-٤١٣

[٤] البيت من الطويل لزهير في ديوانه ص١٩

ومثله:

لَبيتٌ تَخْفِقُ الأرْوَاحُ فيهِ ***أحبُّ إليَّ مِنْ قصْرٍ مُنيفِ

وقد لحن عمارة بن عقيل بن بلال فقال" الأرياح " في شعره، فقال له أبو حاتم: "إن الأرياح لا تجوز " فقال له عمارة: ألا تسمع قولهم: رياح. فقال أبو حاتم: هذا خلاف ذلك، فقال: صدقت ورجع. قال الشيخ: وفي محفوظي قديما أن «الأرياح» جاء في شعر بعض فصحاء العرب المستشهد بكلامهم كأنهم بنوه على المفرد وإن كانت علة القلب مفقودة في الجمع، كما قالوا: عيد وأعياد، والأصل: أعواد لأنه من عاد يعود، لكنه لما ترك البدل جعل كالحرف الأصلي . قلت: ويؤيد ما قاله الشيخ أن التزامهم الياء في الأرياح لأجل اللبس بينه وبين أرواح جمع روح، كما قالوا: التزمت الياء في أعياد فرقا بينه وبين أعواد جمع عود الحطب، ولذلك قالوا في التصغير عييد دون عويد، وعللوه باللبس المذكور"[1].

المسألة الثامنة: يَرُدُّ على عبد اللطيف بن يوسف في "قوله" الصوب بأنه مصدر:

قال ابن هشام في تعليقه على بيت الشاعر:

فَسَقَى دِيَارَكِ غيرَ مُفسدِها ***صَوْبُ الرَّبيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي[2]

"....وجزم عبد اللطيف بأن " الصَّوب" في البيت مصدرٌ، وأن الاسم المخفوض بإضافته في موضع رفع على الفاعلية، وليس بشيء، بل هو اسم للمطر، ولامحل للاسم بعده، بل هو كـ "زيد" في "غلام زيد"[3].

قال الزبيدي:

" (و) الصَّوْبُ: ضِدُّ الخَطَأ "كالصَّوَاب . قَوْلٌ صَوْبٌ وصَوَابٌ. وقَوْلُهم: عْنِي وعَلَيّ خَطَئي وصَوْبِي، أَي! - صَوَابِي. وأَنْشَدَ الجَوْهَرِيُّ وابْنُ هِشَام فِي شَرْح الكَعْبِيَّة لأَوْسِ بْنِ غَلْفَاءَ:

أَ لا قَالَت أُمَامَةُ يومَ غُولٍ ***تَقْطَّع بابْنِ غَلْفَاءَ الحِبالُ[4]

دَعِينِي إنَّمَا خَطَئي - وصَوْبِي * علَي وإنَّ مَا أَهْلَكْتُ مَالُ**

....(و) الصَّوْبُ: (القَصْدُ، كالإِصَابَة) . قَالَ الأَصْمَعِيّ: يُقَالُ: أَصَابَ فُلَانٌ الصَّوَابَ فأَخْطَأَ الجَوَابَ، مَعْنَاهُ أَنَّه قَصَدَ الصَّوَابَ وأَرادَه فأَخطَأَ مُرَادَه وَلم يَعُمِدِ الخطأَ وَلم يُصِبْ. انْتهى. وَيُقَال: صَابَ السهمُ نَحْوَ الرَّمِيَّة يَصُوبُ "صَوْبًا" وصَيْبُوبَةً وأَصَابَ، إِذَا قَصَدَ وَلم يَجُر. وصَاب السَّهْمُ القِرْطَاسَ "صَيْباً لُغَةٌ فِي أَصَابَه. وإِنَّه لَسَهْمٌ"صَائِبٌ أَي قَاصِدٌ. والعربُ تُقُولُ للسَّائِر فِي فَلَاةٍ يَقْطَع بالحَدْسِ

---

[1] الدر المصون جـ٢/٢٠٦-٢٠٧

[2] البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص٨٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٣١؛ والدرر ٤/ ٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٣٦٥ (همي)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤١

[3] شرح قصيدة بانت سعاد ص٢٥

[4] الأبيات من الوافر، للشاعر أوس ابن غلفاء التميمي

إِذا زَاغَ عَن القَصْد: أَقِمْ صَوْبَكَ، أَي قَصْدَك. وفُلَانٌ مُسْتَقِيمُ الصَّوْب إِذا لم يَزِغْ عَن قَصْدِ يَمِيناً وشِمَالاً فِي مَسِيرِهِ. وَفِي المَثَلِ: (مَع الخَوَاطِىءِ سَهْمٌ صَائِب) .

(و) الصَّوْبُ: (المَجِيءُ من) مَكَان (علٍ)، وقَدْ صَابَ. وكُلُّ نَازِلٍ من عُلْوَ إِلَى استِفَال فَهُوَ صَابَ يَصُوبُ، وأَنشد:

فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ ولكِنْ لمَلْأَكٍ ***تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

.....(و) الصَّوْبُ: (مَجِيءُ السَّمَاءِ بالمَطَرِ) . وَقَالَ اللَّيْثُ: الصَّوْبُ: المَطَرُ. وصَابَ الغَيْثُ بمَكَان كَذَا وكَذَا. وصَابَتِ السَماءُ الأَرْضَ: جَادَتْهَا وصَابَ أَي نَزَل. قَالَه ابْن السَّيِّد فِي الْفرق. وصَابَه المَطَر أَي مُطِرَ. وَفِي قَول الشَّاعِر:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا ***صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

قَالَ شَيْخُنا: جَوَّزَ ابْنُ هِشَامٍ كَوْنَ الصَّوْبِ بمَعْنَى النُّزُول مِنْ صَابَ، وكَوْنَه بمَعْنَى المَطَر. وعَلَى الأَوَّلِ فالرَّبِيعُ مَعْنَاه المَطَر. وعَلَى الثَّانِي مَعْنَاه الفَضْل.

والصَّوْبُ أَيضاً بمَعْنَى الناحِيَة والجِهَة، وقَد أَهْمَلَه المُصَنِّفُ، وجَعَلَه بعضُهم استِعَارَةً مِن الصَّوْبِ بمَعْنى المَطَر. والصَّحِيحُ أَنه حَقِيقَةٌ فِي الجَانِبِ والجهةِ، عَلَى مَا فِي التَّهْذِيبِ والمِصْبَاح، وَذكره الخَفَاجِيُّ فِي العِنَايَة وابْنُ هِشَام فِي شَرْحِ الكَّعْبِيَّة، كَمَا ذَكَرَه شَيْخُنَا"[1].

***

المسألة التاسعة: يرد على الكوفيين والزجاج والزمخشري في أن "أنَّ" وصلتها بعد "لو " فاعل لفعل محذوف":

قال ابن هشام شارحًا قول كعب :

أَكْرِمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أنها صَدَقَتْ ***مَوْعودَها أوْ لَوْ انَّ النُّصحَ مَقْبُولُ

قوله:" اختُلِفَ في "أنَّ" وصلتها بعد "لو" في مثل هذا البيت، وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ**﴾[2] ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ**﴾[3] على ثلاثة مذاهب[4]:

أحدها: أنها فاعل بفعل محذوف تقديره "ثَبَتَ"، والدال عليه "أنَّ" فإنها تعطي معنى الثبوت وهذا قول الكوفيين والزجاج والزمخشري. ويُبعده أن الفعلَ لم يُحذف بعد "لو" وغيرها من أدوات الشرط إلا مُفَسَّرًا بفعل بعده، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[5] ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّت**﴾[6] ﴿**وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّت**﴾[7] ﴿**مُدَّت**﴾[7]

---

[1] تاج العروس جـ٣/٢١١-٢١٣

[2] سورة الحجرات: الآية ٥

[3] سورة البقرة: الآية ١٠٣

[4] ذكر بعدُ مذهبًا رابعًا، فهذا سهوٌ منه.

[5] سورة التوبة:الآية ٦

[6] سورة الانشقاق: الآية ١

[7] سورة الانشقاق: الآية ٣

﴿**قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ**﴾[1]، وقولهم : " لو ذات سِوار لَطَمَتْنِي"[2]، ولا من ذلك إلا "كان " بعد "إنْ" و "لو" نحو قوله عليه الصلاة والسلام: " التمس ولو خاتما من حديد "[3] وقولهم: " المرء مقتولٌ بما قتل به، إنْ سيْفًا فسيفٌ"، والفعل المقرون بـ " لا" بعد "إنْ".كقوله:

فَطَلِّقْها فَلَستَ لها بِكُفْءٍ ***وَإلا يَعْلُ مفْرَقَكَ الحُسامُ[4]

أي: وإن لا تطلقها.

الثاني: أنه مبتدأُ محذوفُ الخبر وجوبًا كما يحذف بعد "لولا" كذلك، نقله ابنُ هشام عن أكثر البصريين .

الثالث: أنه مبتدأ لاخبر له أصلا اكتفاءً بجريان المسند والمسند إليه في الذكر مع الطول، نقله[5] ابن عصفور عن البصريين وزعم أنه لا يحفظ عنهم غيره،

والرابع: أنه يجوز هذا، ويجوز كونه فاعلا، قاله **المبرد"**[6].

وضحت في مبحث البصريين أن ابن هشام المذكور ليس ابن هشام الأنصاري بل ابن هشام الخضراوي ولكني وددت أن أذكر رأي ابن هشام الأنصاري في هذه المسألة واكتفيت بما قيل في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان .

قال أبو حيان:

"وقوله وللزوم التأويل فتحت – "أن"- بعد (لو) أي: وللزوم تأويلها بالمصدر. ومثال ذلك بعد (لو) قوله تعالى: {**وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا**}.وقال الشاعر:

فلو أن قومي أنطقتني رماحُهُمْ ***نطقتُ ولكنّ الرماحَ أجرّت[7]

والتقدير: ولو صبرهم، ولو إنطاق لرماح قومي إياي فموضع (أن) وما دخلت عيه رفع. واختلفوا على ماذا ارتفع: فذهب الكوفيون وبعض البصريين منهم المبرد والزجاج وتبعهما الزمخشري وجماعة إلى أنه مبني على فعل محذوف.

قال ابن هشام: وقول الكوفيين عديم النظير لأن الفعل لم يحذف بعد (لو) قط إلا أن يكون مفسراً نحو قوله تعالى: {لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ} وقولهم في المثل:" لو ذات سوار لطمتني".قال:" وزعم البصريون أن الخبر لـ " أن "بعد "لو"لم يجيء إلا فعلًا أو اسم فاعل ليكون بمعنى الجملة الاسمية ولا يجوز": لو أن زيداً أخوك لأكرمتك" انتهى.

---

[1] سورة الإسراء: الآية ١٠٠

[2] سبق التخريج.

[3] سبق تخريج الحديث.

[4] سبق تخريجه في مبحث الكوفيين.

[5] سورة لقمان: الآية ٢٧

[6] شرح قصيدة بانت سعاد ص٢٨

[7] البيت من الطويل لعمرو بن معد يكرب فى الأصمعيات ١٢٢، والتهذيب ١٠ - ٤٧٦

وليس مذهب البصريين بصحيح إن كان يصح نقله عنهم. فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، وهكذا ذكر الأستاذ أبو علي أنه مذهب البصريين.

وقال ابن هشام: مذهب سيبويه أن "أنَّ" مع معموليها مبتدأه، والخبر محذوف، لا يجوز إظهاره كحذفه بعد "لولا"، وهو قول أكثر البصريين، وذهب بعضهم أنه مرفوع بالابتداء ولا خبر له لطوله وجريان المسند والمسند إليه في الذكر. قال ابن عصفور: وهذا الذي أحفظه عن البصريين. انتهى.

وقد جوز المبرد هذا الوجه والوجه الأول حكي عنه ابن السراج في كتاب الأصول أنه قال: إن "أن" المفتوحة بعد "لو" مع صلتها بتقدير مصدر، ووقوعها بعدها على ضربين: أحدهما: أن المصدر يدل على فعله، فَيُجْزئُ منه. قال: فإن قال قائل: إذا قلت" لو أنك أجبتني لأكرمتك" فلم لا تقول: لو إجابتك لأكرمتك؟ قيل: لأن الفعل قد لفظت به في صلة "أنَّ" والمصدر ليس كذلك، ألا ترى أنك تقول: ظننت أنك منطلق فتعديه إلى "أن" وهي وصلتها اسم واحد لأنها قد صار لها اسم وخبر فدلت على المفعولين ...."[١].

***

المسألة العاشرة: يرد على الزمخشري في وجوب كون خبر "أنَّ" بعد "لو" فعلًا وعلى ابن مالك في الاستشهاد على كونه مشتقًا ببيت من الشعر:

قال ابن هشام شارحًا قول كعب في البيت السابق الذكر:

"ذكر الزمخشري أن خبر " أنّ "الواقعة بعد "لو" إنما يكون فعلا، ورده ابنُ الحاجب بقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ**﴾[٢] وقال الصواب تقييد الوجوب بما إذا كان الخبر مشتقًا. ورد ابن مالك على ابن الحاجب بأنه قد جاء اسمًا مع كونِه مشتقًا، كقوله:

لَوْ أنَّ حيًّا مُدْرِكُ الفلاحِ ***أدرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّمَاحِ[٢]

وقد يجاب بأنه ضرورة كقوله:

لا تُكْثِرَنَّ إنّي عَسَيْتُ صائما[٣]

---

[١] التذييل والتكميل جـ٥/٧٤-٧٥

[٢] قائله: هو لبيد بن عامر العامري، من (الرجز). ذكره الأشموني ٦٠٣/ ٢، والسيوطي ص١١٩، وابن هشام في المغني ٢٧٠/ ١.

[٣] عجز بيت صدره:[أكْثَرْتَ في العذلِ مُلِحًّا دائما]، والبيت من الرمل، لرؤبة في ملحقات ديوانه ص١٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢؛ والخصائص ١/ ٨٣؛ والدرر ٢/ ١٤٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٥؛ الجنى الداني ص٤٦٣؛ وشرح شواهد المغني ص٤٤٤؛ وشرح المفصل ٧/ ١٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

"والفلاح" : البقاء، والمراد بملاعب الرماح: ملاعب الأسنة، وهو علم على شخص معروف. ولما اضطر الشاعر غيره.

وهذا الجواب ليس بشيء لأن ذلك واقع في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى : ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾[1]

ولو استحضر هذه الآية ابنُ مالك لم يَعْدل عنها إلى الاستشهاد بالشعر، ولو استحضرها الزمخشري وابنُ الحاجب لم يقولا ما قالاه وقد اشتمل بيت كعب رحمه الله على الإخبار بالفعل في قوله :"صدقَتْ" وبالاسم في قوله: "مقبول"[2].

قال ابن هشام في المغني:

"تقع "أَن" بعْدهَا كثيرا نَحْو {وَلَو أَنهم آمنُوا} {وَلَو أَنهم صَبَرُوا} {وَلَو أَنا كتبنَا عَلَيْهِم} {وَلَو أَنهم فعلوا مَا يوعظون بِهِ} وَقَوله :

(وَلَو أَن مَا أسعى لأدنى معيشة ...)

وموضعها عِنْد الْجَمِيع رفع فَقَالَ سِيبَوَيْهِ بِالِابْتِدَاءِ وَلَا تحْتَاج إِلَى خبر لاشتمال صلتها على الْمسند والمسند إِلَيْهِ واختصت من بَين سَائِر مَا يؤوَّل بِالِاسْمِ بالوقوع بعد "لَو" كَمَا اخْتصّت "غدْوَة" بِالنّصب بعد" لَدُنْ "و"الحين" بِالنّصب بعد "لات" وَقيل :على الِابْتِدَاء وَالْخَبَر مَحْذُوف ثمَّ قيل :يقدر مقدمًا أَي وَلَو ثَابت إِيمَانهم على حد (وَآيَة لَهُم أَنا حملنَا) وَقَالَ ابْن عُصْفُور بل يقدر هُنَا مُؤَخرا وَيشْهد لَهُ أَنه يَأْتِي مُؤَخرا بعد "أما" كَقَوْلِه:

عِنْدِي اصطبار وَأما أنني جزع ***يَوْم النَّوَى فلوجد كَاد يبريني

وَذَلِكَ لِأَن "لَعَلَّ" لَا تقع هُنَا فَلَا تشتبه "أَن" الْمُؤَكّدَة إِذا قدمت بِالَّتِي بِمَعْنى لَعَلَّ فَالْأولى حِينَئِذٍ أَن يقدر مُؤَخرا على الأَصْل أَي وَلَو إِيمَانهم ثَابت.

وَذهب الْمبرد والزجاج والكوفيون إِلَى أَنه على الفاعلية وَالْفِعْل مُقَدّر بعْدهَا أَي وَلَو ثَبت أَنهم آمنُوا وَرجح بِأَن فِيهِ إِبْقَاء" لَو" على الِاخْتِصَاص بِالْفِعْلِ قَالَ الزَّمَخْشَرِيّ وَيجب كَون خبر" أَن" فعلا ليَكُون عوضا من الْفِعْل الْمَحْذُوف ورده ابْن الْحَاجِب وَغَيره بقوله تَعَالَى {وَلَو أَنما فِي الأَرْض من شَجَرَة أَقْلَام} وَقَالُوا إِنَّمَا ذَاك فِي الْخَبَر الْمُشْتَقّ لَا الجامد كَالَّذي فِي الْآيَة وَفِي قَوْله:

مَا أطيب الْعَيْش لَو أَن الْفَتى حجر ***تنبو الْحَوَادِث عَنهُ وَهُوَ ملموم
وَلَو أَنَّهَا عصفورة لحسبتها*مسومة تَدْعُو عبيدا وأزنما[3]**

ورد ابْن مَالك قَول هَؤُلَاءِ بِأَنَّهُ قد جَاءَ اسْما مشتقا كَقَوْلِه:

لَو أَن حَيا مدرك الْفَلَاح ***أدْركهُ ملاعب الرماح[4]

وَقد وجدتُ آيَة فِي التَّنْزِيل وَقع فِيهَا الْخَبَر اسْما مشتقا وَلم يتَنَبَّه لَهَا الزَّمَخْشَرِيّ كَمَا لم يتَنَبَّه لآيَة لُقْمَان وَلَا ابْن الْحَاجِب وَإِلَّا لما منع من ذَلِك وَلَا ابْن

---

[1] سورة الأحزاب: الآية ٢٠
[2] شرح قصيدة بانت سعاد ص٢٩
[3] سبق التخريج.
[4] سبق التخريج.

مَالك وَإِلَّا لما اسْتدلَّ بالشعر وَهِي قَوْله تَعَالَى {يودوا لَو أَنهم بادون فِي الْأَعْرَاب} وَوجدتُ آيَة الْخَبَر فِيهَا ظرف لَغْو وَهِي {لَو أَن عندنَا ذكرا من الْأَوَّلين} "[١].

***

المسألة الحادية عشرة : يرد على أبي الحسن والجرمي وجماعة من الكوفيين في ذهابهم إلى أن "أو" بمعنى "الواو":

قال ابن هشام شارحًا لقول كعب:

أَكْرِمْ بهَا خُلَّةً لَوْ أنها صَدَقَتْ ***مَوْعودَها أوْ لَوْ اَنَّ النُّصحَ مَقْبُولُ

"قوله": "أو لو ان النصح مقبول"،فيه أربع مسائل : أحدها: أنه قد يتمسك به من يرى أن "أو" تأتي بمعنى الواو، ويدّعي أنه ليس مراده أن يقع أحدُ الأمرين بل أن يقعا جميعًا، وهذا قول أبي الحسن والجرمي وجماعة من الكوفيين. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ **إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** ﴾[٢] وقول الشاعر:

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّيَ فاجرٌ ***لِنَفْسِي تُقاهَا أو عليها فُجُورُها[٣]

واستدل ابن مالك بقول الآخر :

جاءَ الخلافةَ أو كانتْ له قدرًا ***كما أتى ربَّهُ موسى على قدرِ[٤]

ولعل الاستدلال ببيت كعب أظهر، لأن "أو" في الآية الكريمة محتملة للإبهام والشكِ مصروفا إلى المخاطبين، أى: لو رأيتموهم لشككتم في عدتهم فقلتم: مائة ألف أو يزيدون، وللإضراب عند من أثبته لـ "أو" وكل ذلك مقول في الآية.

وأما البيت الأول فمعناه : لنفسى تقاها إن كنت متقيًا أو عليها فجورها إن كنت فاجرا، فـ "أو" فيه لأحد الشيئين، وليست بمعنى الواو

وأما البيت الثاني فالذي وقفت عليه في إنشاده في كتب الشعر والأدب: "إذ كانت" فلعل "الذال" تصحفت ب "الواو" وهو تصحيف قريب.

- المسألة الثانية : زعم الخليل أنه لا يجوز الجمع بين يسوء ويُسِيء في قافيتين وإن جاز جمع يعود ويعيد... وسيأتي تفصيلها في المسألة الآتية
- المسألة الثالثة: الألف واللام في النصح خلف عن الضمير.....
- المسألة الرابعة: أنه أخبر عن اسم "أن" بعد "لو" بالمفرد وقد مضى ذلك مشروحا."[٥]

---

[١] مغني اللبيب ص ٣٥٣-٣٥٩

[2] [سورة الصافات، الآية ١٤٧]

[٣] سبق تخريجه.

[٤] سبق تخريجه.

[٥] شرح قصيدة بانت سعاد ص٣٠ -٣١

واستبعد الزجاج أن تكون "أو" بمعنى الواو في الآية الكريمة: ﴿ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ :

"قال غير واحد معناه بل يزيدون. قال ذلك الفراء وَأَبُو عبيدة وقال غيرهما معناهُ أَو يزَيدونَ فِي تَقْدِيركم أنتم إذا رآهم الرائي قال هؤلاء مائة ألف أو يزيدون على المائة، وهذا على أصل (أو). وقال قوم: معناها معنى الواو. و (أو) لا تكون بمعنى الواو، لأن الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليل أن أحد الشيئين قبل الآخر.و (أَوْ) مَعناها إفراد أحد شيئين أو أشياء"[1].

وأجاز السمين الحلبي أن تكون "أو" بمعنى الواو، قائلًا:

"قولـه: {أَوْ يَزِيدُونَ} : فـي «أو» هذه سبعةُ أوجـهٍ[2] قد تقدَّمَتْ بتحقيقِها ودلائلها في أولِ البقرةِ عند قولِه {أَوْ كَصَيِّبٍ} فعليكَ بالالتفاتِ إليهما ثَمَّةَ: فالشَّكُّ بالنسبةِ إلى المخاطبين، أي: إن الرائي يَشُكُّ عند رؤيتِهم، والإبهامُ بالنسبةِ إلى أن الله تعالى أَبْهَمَ أمْرَهم، والإباحةُ أي: إن الناظرَ إليهم يُباح له أن يَحْزِرَهم بهذا القَدْر، أو بهذا القَدْرِ، وكذلك التخييرُ أي: هو مُخَيَّرٌ بين أَنْ يَحْزِرَهم كذا أو كذا، والإضرابُ ومعنى الواوِ واضحان"[3].

قال ابن هشام:

" أَو"حرف عطف ذكر لَهُ الْمُتَأَخّرُونَ مَعَانيَ انْتَهَت إِلَى اثْنَي عشر- سأذكر بعضها-

الأول: الشَّك نَحْو {لبثنا يَوْمًا أَو بعض يَوْم}

وَالثَّانِي : الْإِبْهَام نَحْو {وَإِنَّا أَو إِيَّاكُمْ لعلى هدى أَو فِي ضلال مُبين} ....

وَالثَّالِث : التَّخْيِير وَهِي الْوَاقِعَة بعد الطّلب وَقبل مَا يمْتَنع فِيهِ الْجمع نَحْو:

تزوج هِنْد أَو أُخْتهَا وَخذ ***من مَالِي دِينَارا أَو درهما

---

[1] معاني القرآن للزجاج جـ٣١٤/٤

[2] وقد ذكر في تفسير "قولُه تعالى: {أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السمآء} : في «أو» خمسة أقوال، أظهرهُا: أنها للتفصيلِ بمعنى أنَّ الناظرينَ في حالِ هؤلاء منهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بحال المستوقدِ الذي هذه صفتُهُ، ومنهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بأصحاب صَيِّبٍ هذه صفتُه. الثاني: أنها للإبهام، أي: إن الله أَبْهَم على عباده تشبيهَهم بهؤلاء أو بهؤلاء، الثالث: أنها للشَّكِّ، بمعنى أن الناظر يَشُكُّ في تشبيههم. الرابع: أنها للإباحة. الخامس: أنها للتخيير، أي: أُبيح للناس أن يشبِّهوهم بكذا أو بكذا، وخُيِّروا في ذلك. وزاد الكوفيون فيها معنيين آخرين، أحدُهما: كونُها بمعنى الواو وأنشدوا:

جاء الخلافةَ أو كانَتْ له قَدَراً كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

والثاني: كونُها بمعنى بل، وأنشدوا:

بَدَتْ مثلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى وصورتِها أَوْ أَنْتَ في العينِ أَمْلَحُ

أي: بل أنت.

و «كصيبٍ» معطوفٌ على «كَمَثَل»، فهو في محلِّ رفع، ولا بُدَّ من حذف مضافَيْن، ليصحَّ المعنى، التقدير: أو كمثل ذَوي صَيِّب، ولذلك رَجَعَ عليه ضميرُ الجمع في قوله: {يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِي آذَانِهِم} لأنَّ المعنى على تشبيههم بأصحاب الصيِّب لا بالصيِّب نفسِه: الدر المصون جـ١٦٧/١-١٦٨

[3] الدر المصون جـ٣٣٢/٩

فَإِن قلت فقد مثل الْعلمَاء بآيتي الْكَفَّارَة والفدية للتَّخْيِير مَعَ إِمْكَان الْجمع.

قلت يمْتَنع الْجمع بَين الْإِطْعَام وَالْكِسْوَة والتحرير اللَّاتِي كل مِنْهُنَّ كَفَّارَة وَبَين الصّيام وَالصَّدَقَة والنسك اللَّاتِي كل مِنْهُنَّ فديَة بل تقع وَاحِدَة مِنْهُنَّ كَفَّارَة أَو فديَة وَالْبَاقِي قربَة مُسْتَقلَّة خَارِجَة عَن ذَلِك.

وَالرَّابِع: الْإِبَاحَة وَهِي الْوَاقِعَة بعد الطّلب وَقبل مَا يجوز فِيهِ الْجمع نَحْو :"جَالس الْعلمَاء أَو الزهاد وَتعلم الْفِقْه أَو النَّحْو" وَإِذا دخلت "لا" الناهية امْتنع فعل الْجَمِيع نَحْو {**وَلَا تُطِع مِنْهُم آثِما أَو كفورا**} إِذا الْمَعْنى لَا تُطِع أَحدهمَا فَأَيّهمَا فعله فَهُوَ أَحدهمَا وتلخيصه أَنَّهَا تدخل للنَّهْي عَمَّا كَانَ مُبَاحا وَكَذَا حكم النَّهْي الدَّاخِل على التَّخْيِير وفَاقا للسيرافي وَذكر ابْن مَالك أَن أَكثر وُرُود" أَو" للإباحة فِي التَّشْبِيه نَحْو {فَهِيَ كالحجارة أَو أَشد قسوة} وَالتَّقْدِير نَحْو {فَكَانَ قاب قوسين أَو أدنى} فَلم يَخُصهَا بالمسبوقة بِالطَّلَبِ.

وَالْخَامِس : الْجمع الْمُطلق كالواو قَالَه الْكُوفِيُّونَ والأخفش والجرمي وَاحْتَجُّوا بقول تَوْبَة:

وَقد زعمت ليلى بِأَنِّي فَاجر ***لنَفْسي تقاها أَو عَلَيْهَا فجورها

وَقيل "أَو" فِيهِ للإبهام وَقَول جرير:

جَاءَ الْخلَافَة أَو كَانَت لَهُ قدرا ***كَمَا أَتَى ربه مُوسَى على قدر

وَالَّذِي رَأَيْته فِي ديوَان جرير إِذْ كَانَت وَقَوله:

وَكَانَ سيان أَن لَا يسرحوا نعما*أَو يسرحوه بهَا واغبرت السوح**

أَي وَكَانَ الشَّأْن أَلا يرعوا الْإِبِل وَأَن يرعوها سيان لوُجُود الْقَحْط وَإِنَّمَا قَدرنَا كَانَ شأنية لِئَلَّا يلْزم الْإِخْبَار عَن النكرَة بالمعرفة ....

وَمن الْغَرِيب أَن جمَاعَة مِنْهُم ابْن مَالك ذكرُوا مَجِيء أَو بِمَعْنى الْوَاو ثمَّ ذكرُوا أَنَّهَا تَجِيء بِمَعْنى وَلَا نَحْو {وَلَا على أَنفسكُم أَن تَأْكُلُوا من بُيُوتكُمْ أَو بيُوت آبائكم} وَهَذِه هِيَ تِلْكَ بِعَينهَا وأنما جَاءَت لَا توكيدا للنَّفْي السَّابِق ومانعة من توهم تَعْلِيق النَّفْي بالمجموع لَا بِكُل وَاحِد وَذَلِكَ مُسْتَفَاد من دَلِيل خَارج عَن اللَّفْظ وَهُوَ الْإِجْمَاع وَنَظِيره قَوْلك لَا يحل لَك الزِّنَى وَالسَّرِقَة وَلَو تركت "لَا" فِي التَّقْدِير لم يضر ذَلِك.

وَزعم ابْن مَالك أَيْضا أَن "أَو" الَّتِي للإباحة حَالَة مَحل الْوَاو وَهَذَا أَيْضا مَرْدُود لِأَنَّهُ لَو قيل جَالس الْحسن وَابْن سِيرِين كَانَ الْمَأْمُور بِهِ مجالستهما مَعًا وَلم يخرج الْمَأْمُور عَن الْعهْدَة بمجالسة أَحدهمَا هَذَا هُوَ الْمَعْرُوف من كَلَام النَّحْوِيين وَلَكِن ذكر الزَّمَخْشَرِيّ عِنْد الْكَلَام على قَوْله تَعَالَى {تِلْكَ عشرَة كَامِلَة} أَن الْوَاو تَأتي للْإِبَاحَة نَحْو جَالس الْحسن وَابْن سِيرِين وَأَنه إِنَّمَا جِيءَ بالفذلكة دفعا لتوهم إِرَادَة الْإِبَاحَة فِي {**فَصِيَام ثَلَاثَة أَيَّام فِي الْحَج وَسَبْعَة إِذا رجعتم**} ...

وَالسَّادِس: الإضراب كـ "بل" فَعَن سِيبَوَيْهِ إِجَازَة ذَلِك بِشَرْطَيْنِ تقدم نفي أَو نهي وإعادة الْعَامِل نَحْو مَا قَامَ زيد أَو مَا قَامَ عَمْرو وَلَا يقم زيد أَو لَا يقم عَمْرو وَنَقله عَنهُ ابْن عُصْفُور وَيُؤَيِّدهُ أَنه قَالَ فِي {وَلَا تُطِع مِنْهُم آثِما أَو كفورا} وَلَو قلت

أَو لَا تُطِع كفورا انْقَلب الْمَعْنى يَعْنِي أَنه يصير إضرابا عَن النَّهْي الأول ونهيا عَن الثَّانِي فَقَط وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو عَليّ وَأَبُو الْفَتْح وَابْن برهَان تَأتي للإضراب مُطلقًا احتجاجا بقول جرير:

مَاذَا ترى فِي عِيَال قد برمت بهم ***لم أحص عدتهمْ إِلَّا بعداد
كَانُوا ثَمَانِينَ أَو زادوا ثَمَانِيَة ***لَوْلَا رجاؤك قد قتلت أَوْلَادِي

وَقِرَاءَة أبي السمال {أَوْ كلما عَاهَدُوا عهدا نبذه فريق مِنْهُم} بِسُكُون وَاو "أَو " وَاخْتلف فِي {وأرسلناه إِلَى مائَة أَلف أَو يزيدُونَ} فَقَالَ الْفراء بل يزيدُونَ هَكَذَا جَاءَ فِي التَّفْسِير مَعَ صِحَّته فِي الْعَرَبيَّة وَقَالَ بعض الْكُوفِيّين بِمَعْنى :"الْوَاو" وللبصريين فِيهَا أَقْوَال قيل للابهام وَقيل للتَّخْيِير أَي إِذا رَآهُمْ الرَّائِي تخير بَين أَن يَقُول هم مئة ألف أَو يَقُول هم أَكثر نَقله ابْن الشجري عَن سِيبَوَيْهِ وَفِي ثُبُوته عَنهُ نظر وَلَا يَصح التَّخْيِير بَين شَيْئَيْنِ الْوَاقِع أَحدهمَا وَقيل للشَّكّ مصروفا إِلَى الرَّائِي ذكره ابْن جني وَهَذِه الْأَقْوَال غير القَوْل بِأَنَّهَا بِمَعْنى الْوَاو مقولة فِي {وَمَا أَمر السَّاعَة إِلَّا كلمح الْبَصَر أَو هُوَ أقرب} {فَهِيَ كالحجارة أَو أَشد قسوة}.

وَالسَّابِع : التَّقْسِيم نَحْو الْكَلِمَة اسْم أَو فعل أَو حرف ذكره ابْن مَالك فِي منظومته الصُّغْرَى وَفِي شرح الْكُبْرَى ثمَّ عدل عَنهُ فِي التسهيل وَشَرحه فَقَالَ تَأتي للتفريق الْمُجَرّد من الشَّك والإبهام والتخيير وَأما هَذِه الثَّلَاثَة فَإِن مَعَ كل مِنْهَا تفريقا مصحوبا بِغَيْرِهِ وَمثل بِنَحْوِ {إِن يكن غَنِيا أَو فَقِيرا} {وَقَالُوا كونُوا هودا أَو نَصَارَى} قَالَ وَهَذَا أولى من التَّعْبِير بالتقسيم لِأَن اسْتِعْمَال الْوَاو فِي التَّقْسِيم أَجود نَحْو الْكَلِمَة اسْم وَفعل وحرف"[1] .

***

المسألة الثانية عشرة: يختلف مع الخليل في مسألة عروضية "في القوافي" تتعلق بالنحو:

قال ابن هشام شارحًا البيت السابق الذكر:

"زعم الخليل أنه لايجوز الجمع بين نحو "يسوء" و يسي ء" في قافيتين، وإن جاز جمع "يعود و يعيد" واحتج باختلاف الروي، إذا خُفِّفَ الهمز، إذ يصيران واوا وياء وخالفه أبو الحسن محتجا بأن الشاعرإذا بنى القصيدة على التحقيق أمن الاختلاف واستدل أبو الفتح لأبي الحسن بقول الحماسي:

لكلّ أُناسٍ مَقْبَرٌ بفنائِهم ***وهمْ ينقصون والقبورُ تزيدُ[2]
وما إن يزالُ رسمُ دارٍ قَدِ اخْلِقتْ ***وعهدٌ لِمَيْتٍ بالفناء جديد

وذلك أن الشاعر بناه على تخفيف همز "أخلقت" ولولا ذلك لانكسر الوزن، وإذا جاز بناءُ الشعر على التخفيف فبناؤه على التحقيق أولى لأنه الأصل.

---

[1] مغني اللبيب ٨٧- ٩٢

[2] من الطويل لعبد الله بن ثعلبة الحنفي (جاهلي)، ديوان الحماسة ٢٥٠، والمساعد جـ٢/٦٣٥

وبيت كعب نظير بيت الحماسي وأغرب من الاحتياط الذي ذكره الخليل – رحمه الله – في القوافي ما قاله أبو محمد بن الخشاب[١] رحمه الله من أنه لا يجوز أن تكون القوافي المقيدة لو أطلقت لاختلف إعرابها "[٢].

وقد وجدتُ في مقدمة [٣]كتاب القوافي للأخفش رأي الخليل:

"... إن الخليل كان لا يجيز أن يقع نحو "يسوء" مع نحو "يجيء" في قوافي قصيدة واحدة؛ لأن الشاعر إذا خفف الهمزة اختلف الرويان وذهب الردفان. وأجاز ذلك أبو الحسن، لأن مَن لغتُه التخفيف لا تقع الهمزة في شعره رويّا أصلا. وقد انتصر أبو الفتح بن جني في كتاب " التمام في تفسير أشعار هذيل" لمذهب أبي الحسن في هذه المسألة، وذكر أنه تقصى هذا الموضع في كتاب المعرب"[٤].

***

المسألة الثالثة عشرة: يرد على أبي علي في ذهابه إلى أن" مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ" "الوجه" بدل بعض من ضمير مستتر في الوصف:

ورد ذلك في قول ابن هشام شارحًا قول كعب:

أَكْرِمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أنها صَدَقَتْ ***مَوْعودَها أوْ لَوْ اَنَّ النُّصحَ مَقْبُولُ

"وقول العرب: "مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ" برفع الوجه أي: وجهه، سواء قُدِّرَ فاعلًا كما يقول الجمهور، أو بدلَ بعضٍ من ضميرٍ مستترٍ في الوصف كما يقول أبو عليّ، ذكره في قوله تعالى: ﴿**جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ**﴾[٥] وهو تكلف خلاف الظاهر، وليس بمتأتٍ في مثل "مررت بالرجلِ الكريمِ الأبُ" ولا مُخَلِّص من دعوى تقدير الضمير أو كون "أل" نائبةً عنه، لأن الصفة كما تفتقر إلى ضمير يربطها بالموصوف، كذلكبدلُ البعض يفتقر إلى ضمير يربطه بالمبدل منه"[٦].

قال ابن خروف:

" ويجوز في الرفع : " مررت برجلٍ حسنِ الوجه " ؛ بحذف الضمير ينبغي أن يجعل من الوجه، وإدخال الألف واللام عوضًا منه ؛ وهي مسألة الخلاف الذي ذكر بين البصريين والكوفيين، ولاينبغي أن يجعل بينهما خلاف ؛ لأن سيبويه قد

---

[١] هو عبد الله بن أحمد بن عبدالله بن نصر الخشاب البغدادي (ت ٥٦٧هـ)قرأ على الجواليقي وابن الشجري من مصنفاته المُرتَجل، والرد على الحريري في مقاماته . ينظر ترجمته في إنباه الرواة جـ٢/٩٩، والبغية جـ٢/٢٩

[٢] شرح قصيدة بانت سعاد ص٢٩- ٣٠

[٣] من كلام محقق الكتاب.

[٤] كتاب القوافي للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش رحمه الله، تحقيق أحمد راتب النفاخ ،ص ٣٣، دار الأمانة الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م

[٥] سورة ص : الآية ٥٠

[٦] شرح قصيدة بانت سعاد ص٣٠

جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في قوله في باب البدل : "ضرب زيد الظهر والبطن " يريد : " ظهره، وبطنه "، ولم يقل : "الظهر منه "، ولا " البطن منه " . وكذلك: ﴿ **فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى** ﴾و ﴿ **فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى** ﴾

فلا خلاف بين الأئمة فيها . ومن المتأخرين من ذهب إلى حذف العائد [١]، ولا يحتاج إليه، ويحتجون بقوله :

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْب منها رَقِيقَةٌ ***بِجَس الندامى بَضَةُ المتجرد[٢]

فجمع بين الألف واللام والضمير .

وحمل أبو علي الفارسي وغيره من المتأخرين هذا المرفوع، على البدل من ضمير في الصفة، ولا يطرد لهم ذلك في مثل: " مررت برجل كريم الأب، وظريف الأخ، وحسن وجه الأخ "، ولا في: " مررت بامرأة حسن الوجه "، ولا " بجارية كريم الأب "، هذا كله لا سبيل إلى البدل فيه، فإذا لم يكن سبيل إلى البدل فالباب كله إلى ما يذهب إليه الأئمة، وأيضا فإنَّ البدل يلزم فيه من الضمير العائد على المبدل منه ما يلزم في الفاعل فيقع فيما فر منه "[٣].

قال ابن مالك:

"وأشرت بقولي: وقد تقوم[٤] في غير الصلة مقام ضمير إلى نحو: "مررت "مررت برجل حسن الوجه"، بتنوين حسن ورفع الوجه، على معنى: حسن وجهه، فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين، وإن كان بعض المتأخرين قد عد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وأنكر ذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن خروف وقال: لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف، لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضا من الضمير في قوله في باب البدل: "ضرب زيد الظهر والبطن" وهو يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه.

قلت: لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيا عن الضمير في نحو: "مررت برجل فأكرمت الرجل"، جاز أن يغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول، ولذلك لم يختلف في جواز" مررت برجل حسن وجه أبيه"، واختلف في جواز نحو: "مررت برجل حسن وجه أب"، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف، والمنع به أولى، وهو مذهب سيبويه.

---

[١] وهو مذهب الزجاجي وشيخه، وابن عصفور، وهو الذي عليه الأكثر كما ذكر ابن يعيش انظر الجمل ٩٧، وشرحه لابن عصفور جـ١/ ٥٧١، وشرح المفصل جـ٦/ ٨٩.

[٢] سبق تخريجه.

[٣] شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن على بن محمدبن علي بن خروف الإشبيلي تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، إعداد الدكتور سلوى محمد عمر عرب جـ١/٥٦٢-٥٦٣ جامعة أم القرى ١٤١٨هـ

[٤] يقصد "أل".

ومن ورود الألف واللام عوضا من الضمير قوله تعالى : ﴿**فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى * وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى**﴾[1]

ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف، وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو، وعلى ذلك يحمل قوله تعالى (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب) وزعم أبو علي والزمخشري أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفتحة، وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعا بـ "مفتحة" المذكور، على القول بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدرا، على القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه. وعلى كل حال قد صح أن "مفتحة" صالح للعمل في الأبواب، فلا حاجة إلى تكلف إبدال.

وأيضًا فالحاجة إلى الضمير في بدل البعض كالحاجة في السببي المرفوع بما جرى على ما هو من سببه، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير. قال ابن خروف: "وحمل أبو علي وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمير في الصفة، ولا يطرد لهم ذلك في مثل: مررت برجل كريم الأب، وحسن وجه الأخ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله، فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة".

فقد تضمن كلام ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهدا.

وقد منع التعويض بعض المتأخرين وقال: لو كان حرف التعريف عوضا من الضمير لم يجتمعا، إذ اجتماع العوض والمعوض منه ممتنع، وقد اجتمعا في قول طرفة:

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة ***بجس الندامى بضة المتجرد

والجواب من وجهين: أحدهما: أن نقول: لا نسلم أن حرف التعريف الذي في البيت عوض، بل جيء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور في ذلك. ونظير هذا أن التاء في جهة، عوض من الواو التي هي فاء، وقد قالوا: وجهة، ولم يجعل ذلك جمعا بين العوض والمعوض منه، بل حمل ذلك على أن التاء في وجهة لمجرد التأنيث بخلاف تاء جهة.

الثاني: أن نقول: سلمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضا، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطرارا، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منها في قوله:

إني إذا ما حدث ألما ***أقول يا اللهم يا اللهما

ومما يقوي كون حرف التعريف عوضا قول الشاعر في صفة صقر:

يأوي إلى قنة خلقاء راسية ***حجن المخالب لا يغتاله الشبع

---

[1] سورة النازعات :الآيات من ٣٧-٤١

أراد: حجن مخالبه، ولولا ذلك لقال: أحجن المخالب، كما يقال: رجل أحمر الثياب، وأنشد الكوفيون:

أيا ليلة خرس الدجاج سهرتها ***ببغداد ما كادت عن الصبح تنجلي

أراد: خرسا دجاجها، ولولا ذلك لقال: خرساء الدجاج، كما يقال: امرأة حمراء الثياب. وإذا صح التعويض فلا يقاس عليه إلا ما سمع له نظير، ولا يقدح في صحته عدم استعماله في صلة وغيرها على سبيل الاطراد، كما لا يقدح في كون تنوين حينئذٍ عوضا من الإضافة امتناع ذلك في إذا وغيرها من الملازمات للإضافة.

لكن شرط التعويض المشار إليه أن يكون فيما يستقبح خلوه من الضمير والألف واللام معا، فلا يجعل من ذلك نحو: البر الكر بستين، لأنك لو قلت: كر بستين، فأخليته من الضمير والألف واللام معا لم يستقبح، بخلاف ما تقدم".[1]

***

المسألة الرابعة عشرة :يرد على أكثر البصريين في منعهم أن تكون "أَل" نائبة عن الضمير:

قال ابن هشام شارحًا قول كعب في البيت السابق :

"ونيابة "أل" عن الضمير قال بها الكوفيون وبعضُ البصريين، وهو ظاهر مذهب سيبويه لقوله في "ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ"، فمن رفع؛ أن المعنى ظهرُه وبطنه، ولم يقل: الظهر منه، والبطن منه، كما يقول أكثر البصريين ومن حجتهم قول طرفة بن العبد:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْب منها رَقِيقَةٌ ***بِجَس الندامى بَضَةُ المتجرد[2]

فجمع بين "أل" والضمير، فدلّ على أنها ليست عوضا عنه.

والجواب: أنَّ " أل" هنا لمجرّد التعريف، مثلها في "الرجل"، لا للتعريف والتعويض مثلها في: ﴿**فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى**﴾[3]كما أنَّ الهاء في "وجْهَة" لمجرد التأنيث مثلها في "مسلمة" لا للتأنيث والتعويض مثلها في "عِدّة".

وأيضًا فقد يجتمع العوض والمعوّض منه في الضرورة، كقوله:

أقُولُ يااللهمَّ يَا اللهمَّا[4]

---

[1] شرح التسهيل جـ١/٢٥٤-٢٥٦

[2] سبق تخريجه.

[3] سورة النازعات: الآية ٤١

[4] سبق تخريجه في مذهب البصريين

.....تنبيه: نيابة "أل" عن الضمير في نحو"حسن الوجه" من حيث هو ضميرٌ لا من حيث هو مضاف إليه. وربما تُوهِّم من كلاهم الثاني[١]". [٢]

هذه المسألة متداخلة مع المسألة السابقة ووضحت المصادر فيها.

***

[١] وقد وضحت هذه المسألة بالتفصيل في مبحث البصريين، المسألة السادسة : " التي عنوانها : أكثر البصريين أن " أل" لا تكون عوضًا عن الضمير منها :
وقد ذهب مذهب ابنِ خروف ابنُ مالك في شرحه على التسهيل قال:
" وأشرت بقولي : وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير إلى نحو:" مررت برجل حسنٍ الوجهُ"، بتنوين حسن ورفع الوجه على معنى : حسنٍ وجههُ، فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين، وإن كان بعض المتأخرين قد عد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وأنكر ذلك أبو الحسن على بن محمد بن على المعروف بابن خروف وقال: لا ينبغى أن يجعل بينهما خلافٌ؛ لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في قوله في باب البدل: "ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ"، وهو يريد ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه.
قلت: لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيا عن الضمير في نحو:" مررت برجل فأكرمت الرجل"، جاز أن يغنى عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول، ولذلك لم يختلف في جواز "مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُ أبيه"، واختلف في جواز نحو: "مررت برجل حسن وجه أب"، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف، والمنع به أولى، وهو مذهب سيبويه.
ومن ورود الألف واللام عوضًا من الضمير قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَافَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾
ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو، وعلى ذلك يحمل قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ وزعم أبو على والزمخشرى أن الأبواب بدل من ضمير مستكن في " مفتحة"، وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعا بـ "مفتحة" المذكور، على القول بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدرًا، على القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه. وعلى كل حال قد صح أن " مفتحة " صالح للعمل في الأبواب، فلا حاجة إلى تكلف إبدال.
وأيضا: فالحاجة إلى الضمير في بدل البعض كالحاجة في السببيّ المرفوع بما جرى على ما هو من سببه، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير".ثم قال:
"وقد منع التعويضَ بعضُ المتأخرين وقال : لو كان حرف التعريف عوضًا من الضمير لم يجتمعا، إذ اجتماع العوض والمعوض منه ممتنع، وقد اجتمعا في قول طرفة:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ منها رَقِيقَةٌ* بِجَسِّ النَّدامى بَضَّةُ المتجرَّدِ**

والجواب من وجهين:
أحدهما : أن نقول: لا نسلم أن حرف التعريف الذي في البيت عوض، بل جي ء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور في ذلك.
ونظير هذا أن التاء في جهة عوض من الواو التي هي فاء، وقد قالوا: وجهة، ولم يُجْعَل ذلك جمعا بين العوض والمعوض منه، بل حمل ذلك على أن التاء في وجهة المجرد التأنيث بخلاف تاء جهة.
.الثاني: أن نقول: سلمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضًا، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطرارًا، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منه في قوله:

إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا ***أقولُ يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا" ".

[٢] شرح قصيدة بانت سعاد ص٣٠- ٣١

المسألة الخامسة عشرة : يرد على الزمخشري في نيابة "أل" عن المضاف إليه المظهر :

قال ابن هشام: (تكملة للمسألة السابقة الذكر):

"وقد استحسن ذلك الزمخشري حتى جوَّز نيابتها عن المضاف إليه المظهر، فقال في قوله تعالى: ﴿ **وعلم ءادم الأسماء كلها** ﴾ إنّ الأصلَ: أسماء المسميات، ولا أعلم أحدا قال بهذا قبله. والمشهورفي الآية الكريمة قولان:

أحدهما: أن الأصلَ "مسميات الأسماء"، ثم حُذِفَ المضافُ، وعاد الضمير من ثم عرضهم عليه، كما عاد على المضاف المحذوف في قوله تعالي: ﴿**أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ موج** ﴾[1] الأصل: أو كذي ظلمات يغشاه.

الثاني: أنَّ "الأسماء" أريد بها " المسميات"، فلا حذف البتة"[2].

قال أبو حيان:

"وليس المعنى علمه الأسماء، لأن التسمية غير الاسم، قاله الجمهور، وحالة تعليمه تعالى آدم، هل عرض عليه المسميات أو وصفها له ولم يعرضها عليه قولان: قال بعض من عاصرناه: المختار أسماء ذريته، وعرفه العاصي والمطيع ليعرف الملائكة بأسمائهم وأفعالهم ردا عليهم قولهم: (أتجعل فيها من يفسد فيها)، الأسماء كلها يحتمل أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لدلالة الأسماء عليه. قال الزمخشري: وعوض منه اللام كقوله: واشتعل الرأس شيبا انتهى.

وقد تقدم لنا أن اللام عوض من الإضافة ليس مذهب البصريين، ويحتمل أن يكون التقدير مسميات الأسماء، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويترجح الأول، وهو تعليق التعليم بالأسماء تعلق الإنباء به في قوله: أنبئوني بأسماء هؤلاء، والآية التي بعدها، ولم يقل: أنبئوني بهؤلاء، ولا أنبئهم بهم. ويترجح الثاني بقوله، ثم عرضهم إذا حمل على ظاهره، لأن الأسماء لا تجمع كذلك، فدل على عوده على المسميات نحو قوله تعالى:(أو كظلمات في بحر لجي يغشاه)، التقدير: أو كذي ظلمات، فعاد الضمير من يغشاه على ذي المحذوفة، القائم مقامها في الإعراب ظلمات. والذي يدل عليه ظاهر اللفظ أن الله علم آدم الأسماء ولم يبين لنا أسماء مخصوصة، بل دل قوله تعالى: كلها على الشمول، والحكمة حاصلة بتعليم الأسماء، وإن لم تعلم مسمياتها. ويحتمل أن يريد بالأسماء المسميات، فيكون من إطلاق اللفظ ويراد به مدلوله"[3].

قال ابن هشام:

---

[1] سورة النور: الآية ٤٠

[2] كتاب شرح قصيدة بانت سعاد ص٣١

[3] البحر المحيط جـ٢٣٦/١

" أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف إليه وخرجوا على ذلك {فإن الجنة هي المأوى} ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن إذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون هي المأوى له والوجه منه والظهر والبطن منه في الأمثلة وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري ﴿ **وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كلَّها**﴾ إن الأصل أسماء المسميات وقال أبو شامة في قوله

بدأتُ باسمِ اللهِ في النَّظْمِ أَوَّلَ[١]

إن الأصل في نظمي فجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب."[٢]

قال السيوطي :

"(ص) والمختار وفاقًا للكوفية نيابتها عن الضمير قال ابن مالك لا في الصلة.

(ش) اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف إليه فمنعه أكثر البصريين وجوزه الكوفية وبعض البصريين وكثير من المتأخرين وخرّجوا عليه ﴿ **فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى** ﴾[٣] "ومررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه" والمانعون قدروا "له" "ومنه" وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ ﴾[٤]إن الأصل أسماء المسميات فجوز إنابتها عن الظاهر وقال أبو شامة في قوله: "بدأتُ باسمِ اللهِ في النَّظْمِ أَوَّلَا "إن الأصل في نظمي فجوز إنابتها عن ضمير المتكلم قال ابن هشام والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب ".[٥]

***

المسألة السادسة عشرة : يرد على أبي علي في منعه "أَحقُّ الناس بمال أَبيه ابنه البارُّ به أو النافعُ له":

قال ابن هشام شارحًا قول كعب:

لَكِنَّها خُلَّةٌ قدْ سِيطَ مِنْ دَمِهَا*فَجْعٌ وولْعٌ وإِخْلافٌ وتبدِيلُ

".... وعلم بذلك أن الفائدة كما تحصل من الخبر كذلك تحصل من صفته

وهذا يشكل على أبي علي في مسألة . وذلك أنّه حكى عن أبي الحسن – رحمه الله- أنه امتنع من إجازة : "أحقُ الناس بمالِ أبيهِ ابنه" ؛ لأنه ليس في الخبر إلا ما في المبتدأ، ثم قال : فإن قلت : "أحقَّ الناس بمال أبيه ابنه البارُ به أو النافعُ

---

[١] تم التخريج -
[٢] مغني اللبيب ص ٧٧-٨٧
[٣] سورة النازعات :الآية ٤١
[٤] سورة البقرة :الآية ٣١
[٥] همع الهوامع جـ١/٢٧٦-٢٧٧

له" أو نحو ذلك، كانت المسألةُ على فسادها أيضًا، لأنالخبر نفسَه غير مفيد، ولا ينفعه مجيءُ الصفة من بعده، لأن وضع الخبر على تناول الفائدة منه لا من غيره، حكى ذلك عنه عبد المنعم الإسكندراني في كتاب"التحفة"[١].

قال ابن جني:

"ومن المحال قولك: "أحق الناس بمال أبيه ابنه". وذلك أنك إذا ذكرت الأبوة فقد انطوت على البنوة، فكأنك إذا إنما قلت: "أحق الناس بمال أبيه أحق الناس بمال أبيه". فجرى ذلك مجرى قولك: زيد زيد، والقائم القائم، ونحو ذلك مما ليس في الجزء الثاني منه إلا ما في الجزء الأول البتة، وليس على ذلك عقد الإخبار؛ لأنه "يجب أن يستفاد من الجزء الثاني" ما ليس مستفادا من الجزء الأول. ولذلك لم يجيزوا: ..... رب الجارية مالكها؛ لأن الجزء الأول مستوف لما انطوى عليه الثاني".[٢]

قال أبو علي الفارسي:

" ألا ترى أن الأخفش لا يجيز في الخبر (أحق الناس بمال أبيه ابنه) لأن في الأب دليلا على الابن، فكذلك "يوم ذو كواكب " فيه دلالة على الشناعة فلا يجوز أن تجعل (أشنعا) خبرا عنه، ويجوز أن يكون حالا من حيث جاز (وهو الحق مصدقا) وما أشبه ذلك"[٣].

***

المسألة السابعة عشرة : يرد على المطرزي في ذهابه إلى أن التقدير في"كأني بك تنحَطُّ" كأني أُبْصِرُكَ" بأن فيه حذف فعل وزيادة حرف:

قال ابن هشام :

"وعلى مسألة الحال يتخرج قولُ الحسن البصري :"كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل"، وذلك بأن تقدر الظرف خبرًا، والجملة المنفية حالًا، ويؤيّدهُ أنها رويت مقرونة بالواو، فانتفى أن تكون خبرا، وعلى ذلك قولهم: "كأنك بالشمس وقد طلعت"، وقول الحريري:

كأَنّي بِكَ تَنْحَطُّ ***إلى القبرِ وتَنْغَظُّ
وقدْ أَسْلَمَكَ الرَّهْطُ ***إلى أضيَقَ مِنْ سَمِّ[٤]

أي: كأني بك منحطًّا.

---

[١] شرح قصيدة بانت سعاد ص٣١
[٢] الخصائص جـ٣/٣٣٩
[٣] التعليقة على كتاب سيبويه ص٨١
[٤] المقامة الحادية عشرة من مقامات الحريري.

وأما قول المطرّزي[١]إن الأصل "كأني أبصرك" ثم حُذِف الفعلُ، ففيه حذف فعل وزيادة حرف"[٢].

قال أبو حيان:

"دخلت (كأن) على ياء المتكلم في نحو قوله "فكأنني بكما إذا قد صرتما" و "كأني بك تفعل كذا"، وقول الحريري:

كأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ

فلا يمكن أن يكون الفعل خبرا لـ (كأن) لاختلاف مدلول ياء المتكلم وضمير المخاطب في: قد صرتما، وتفعل، وتنحط. ويتخرج ذلك على حذف الخبر، وإبقاء معموله دليلا على حذفه، والتقدير: كأني عالم بكما إذا، أو ملتبس بكما، وكأني عالم بك تفعل، أو ملتبس، وكذلك التقدير في " كأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ "، والجملة من قوله: قد صرتما، وتفعل كذا، وتنحط، في موضع الحال من ضمير الخطاب المجرور بالباء. والدليل على أن هذه الجملة في موضع الحال صحة جواز دخول واو الحال عليها، فتقول: كأني بكما وقد صرتما كذا، وكأني بك وقد طلعت الشمس.

وذهب الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في قول الحسن: "كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل" إلى جواز أن يكون خبر (كأن) هو المجرور، والجملة من قولك "لم تكن" و "لم تزل" في موضع الحال.

ثم اعترض، فقال: "فإن قيل: إن (بالدنيا) لا يتم به الكلام، والحال فضلة.

فالجواب: إن من الفضلات ما لا يتم الكلام إلا به، كقوله تعالى {فما لهم عن التذكرة معرضين} فـ {معرضين} حال من الضمير المخفوض، ولا يستغني الكلام عنها؛ لأن الاستفهام في المعنى إنما هو عنها. ومما يبين ذلك قولهم: ما زلت بزيد حتى فعل، لا يتم الكلام بقولك: بزيد. ويدل على صحة الحال قولك: كأنك بالشمس وقد طلعت، ونحوه ما حكي عن بعضهم: كأنا بالدنيا لم نكن.

وعلى هذا يحمل قول الحريري:

كأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ

وخرجه المطرزي في (شرح المقامات): كأني أبصر بك، وترك الفعل لدلالة الحال. وما ذكرته أولى لأنه إضمار فعل وزيادة حرف جر لا يحتاج إليه" انتهى كلامه، وهو تخريج حسن"[٣].

قال ابن هشام:

" كأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ"

---

[١] هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن على المطرز (ت ٦١٠هـ)من أهل خوارزم، (قرأ على الزمخشري)من مصنفاته: شرح المقامات الحريرية، والمغرب في فقه اللغة. توفي بخوارزم. ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣٣٩/٣، ومعجم الأدباء ٥٤٦/٥، ووفيات الأعيان٣٦٩/٥، والبغية٣١١/٢.

[٢] شرح قصيدة بانت سعاد ص٣١-٣٢

[٣] التذييل والتكميل جـ١٩/٥-٢٠

وقد اختلف في إعراب ذلك فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كأن وقال بعضهم الكاف اسم كأن وفي المثال الأول حذف مضاف أي كأن زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف في كأنك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان كافتان لكأن عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة في المبتدأ وقال ابن عمرون[١] المتصل بكأن اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل قولهم كأنك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى {فما لهم عن التذكرة معرضين} وكحتى وما بعدها في قولك ما زلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي الأصل كأني أبصرك تنحط وكأني أبصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء".[٢]

***

المسألة الثامنة عشرة : يرد على الجوهري في زعمه أن وزن "يد" فَعْل" بالإسكان:

وقال ابن هشام مستشهدًا بشاهدٍ ذكر في ثنايا شرحه:

قَدْ أقسموا لا يمنحونَك نَفْعَهُم ***حتّى تَمُدَّ إليهم كفَّ اليَدَا[٣]

" و" اليد" "فَعْل" بالإسكان عند المبرد وغيره من البصريين، بل ذكر الجوهري أنه متفق عليه. وليس كذلك، بل قال الكوفيون إنها " فَعَل" بالتحريك، واختاره ابن طاهر

فإن قلت: فكيف قال الآخر:

إنَّ مَعَ اليومِ أخاهُ غُدْوَا[٤]

قلت: يجب أن يدعى أنه نطق بالكلمة عللى أصلها ولم يقدر أنه ردّ اللام بعد حذفها، وإنما وجب هذا التقدير للجمع بين الأدلة"[٥].

قال ابن يعيش:

---

[١] هو "- إِمَامُ النَّحْوِ بِحَلَبَ، جَمَالُ الدِّيْنِ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي عَلِيٍّ بنِ أَبِي سَعْدٍ بنِ عَمْرُوْنَ الحَلَبِيُّ، تِلْمِيْذُ المُوَفَّقِ بنِ يَعِيْشَ".سير أعلام النبلاء جـ٢٣/٢٥١

[٢] مغني اللبيب ص ٢٥٤-٢٥٥

[3] البيت من الكامل، هو بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٤٢١ (يدي)؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧؛ والمخصص ٣/ ١٣٩.

[٤] عجز بيت صدره[لا تَقْلُوَاهَا وَادْلُواها دَلْوَا]: والبيت من الرجز، بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٨٠، والمقتضب ١/ ٦٤.

[٥] كتاب شرح قصيدة بانت سعاد ص٣٣

" وأما "يد"، فقد تقدم الكلام عليها، وأنها "يدي" بسكون العين من غير خلاف. وإنما قلنا ذلك؛ لأن الحركة زيادة، ولا سبيل إلى الحكم بالزيادة حتى تقوم الدلالة عليها، وليس في قوله :

يَديانِ بيضاوانِ عند مُحلّمٍ ***قد تمنعانك أن تُضامَ وتُضْهَدا (١)

دليل على حركة العين؛ لأن اللام لما حذفت، وصارت العين حرف الإعراب، وتعاقبت عليها حركات الإعراب، ثم ردت اللام، لم تسكن العين التي كانت متحركة، إذ لو سكنت، لصار الرد كلا رد. وهذا الاسم من باب "سلس"، و"قلق"، فاؤه ولامه ياء، وهو نادر، ليس في الأسماء مثله. والذي يدل أن لامه ياء قولهم: "يديت إليه يدا" إذا أوليته معروفا. قال الشاعر :

يَدَيْتُ على ابن حَسْحاسِ بن وهْبِ ***بأسفلِ ذي الجِذاة يدَ الكريمِ(٢)

..... ولكون اليد "فعلا" جمعت في القلة على "أفعل"، نحو: "أيد"، كما قالوا: "أدل"، و"أجر". وقالوا: "يدي" من قوله:

فإن لهُ عِندي يَدِيًّا وأنعُما (٣)

وهذا الجمع أيضا مما يدل على أن اليد "فعل"؛ لأن هذا الجمع إنما يكون لما هو على زنة "فعل" ساكن العين نحو "عبد"، و"عبيد"، و"كلب"، و"كليب"، فاعرفه"(٤).

وقد وضحت أقوال النحاة في مبحث البصريين.

***

المسألة التاسعة عشرة :يعترض على الجوهري في مذهبه في الحال والحالة:

قال ابن هشام شارحًا قول كعب:

فما تدومُ على حالٍ تَكونُ بها ***كما تَلَوَّنُ في أثوابِها الغولُ

ولم يجعل الجوهري "الحال"، والحالة" بمعنى، بل جعلهما من باب "تمرة، وتمر"، وهو غريب. وقد يقال في الحالة :آلة بهمزة مكان الحاء كقول الراجز:

قد أركبُ الآلةَ بعد الآلةْ * وأترك العاجزَ بالجدالةْ**

***

المسألة العشرون: يرد على ابن مضاء في زعمه أن الكاف في "كما" اسم أبدا:

قال ابن هشام شارحًا قول كعب:

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٧٦، ٤٨٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٣؛ وشرح المفصل ٥/ ٨٣.

(٢) سبق تخريجه في مبحث آراء سيبويه .

(٣) سبق تخريجه في الفصل الثاني، مبحث آراء سيبويه، المسألة الأولى من المسائل الصرفية.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش جـ٥/٨٣-٨٥

فما تدومُ على حالٍ تَكوُنُ بها ***كما تَلَوَّنُ في أثوابِها الغولُ

"قوله: "كما": "الكاف" و "ما" حرفان : جار ومصدري، خلافًا لابن مضاء في زعمه أن "الكاف" اسم أبدًا لأنها بمعنى "مثل"، وللأخفش[1] في إجازته كونها اسمًا وإن لم يدخل عليها عامل من عوامل الأسماء، وله ولابن السراج في اسمية "ما" المصدرية.

وترد "كما" في العربية على خمسة أوجه: أحدها: ما ذكرناه من كون :الكاف" جارة و "ما" مصدرية وهي وصلتها في موضع جر.

الثاني: أن تكون "الكاف" جارّة، و "ما" موصولا اسميًا، وقد أجيز ذلك في قوله تعالى: ﴿**قالوا ياموسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة**﴾ [2]فقيل: التقدير: كالذي هو آلهة لهم.

الثالث: أن تكون "الكاف" جارة و "ما" زائدة غير لازمة كقوله[3]:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ***كما النَّاسِ مَجْرُومٌ عليه وَجارمُ

الرابع: أن تكون كذلك، إلا أن زيادة "ما" لازمة، وذلك في نحو قولهم: "هذا حَقٌ كما أنك ههنا"، قال سيبويه –رحمه الله-: "زعم الخليل أن "ما" لغو، إلا أنها لا تحذف كراهة أن يجيء لفظها كلفظ " كأن".

الخامس: أن تكون "ما" كافة للكاف من عمل الجر، كقوله[4]:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِني يومَ مَشْهَدٍ ***كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

وقد خرج عليه الآية الزمخشري وغيره.

---

[1] وضحت ذلك بالتفصيل في مبحث الأخفش المسألة السابعة. واستشهدت بكلام ابن عصفور ،حيث قال :

" وزعم أبو الحسن الأخفش أن "الكاف" تكون اسمًا في فصيح الكلام، وذلك عندنا باطل، ولا يجوز أن تكون اسمًا إلا في ضرورة شعر بدليل السماع والقياس.

أما السماع فلأنه لا يُحفظ أن الكاف قد جاءت في نثر موجودًا فيها أحكام الأسماء

بل الذي تقرر فيها الحرفية، بدليل أنهم يقولون: "جاءني الذي كزيد"، فيصلون الموصول بالكاف والاسم المجرور بها في فصيح الكلام كما يصلونه بسائر المجرورات، ولو كانت الكاف اسمًا لم يجز ذلك إلا في ضرورة أو نادر كلام، كما لا يجوز: "جاءني الذي مثلُ زيدٍ"، لأن الموصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول، لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في ضرورة أو في شذوذ كلام، نحو قراءة من قرأ: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلا﴾، و ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ . أي تمامًا على الذي هو أحسنُ، ومثلًا الذي هو بعوضةٌ، فكذلك لو كانت الكاف اسمًا لم يكن بد من أن يقول: "جاءني الذي هو كزيد".

وأما القياس فلأن الأسماء الظاهرة لا تجيء على حرفٍ واحد إلا شذوذًا لا يلتفت إليه.

واستدل أبو الحسن على أن الكاف اسم في الكلام بقول الأعشى:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ فاستعمل الكاف فاعلة بـ "يَنْهى".

[2] سورة الأعراف: الآية ١٣٨

[3] سبق تخريجه في مبحث الأخفش

[4] سبق تخريجه في مبحث الأخفش

ومن جوز وصلَ "ما" المصدرية بالجمل الاسمية ادّعى ذلك هنا، وأبطل هذا القسم"[١].

قال أبو حيان:

" (الكاف)حرف جر لا خلاف، فاعلمه في ذلك إلا ما ذهب إليه صاحب (المشرق)[٢]: أنها تكون اسمًا أبدا؛ لأنها بمعنى (مثل)، وسيأتي خلاف الأخفش في كونها تخرج عن الحرفية إلى الاسمية في الكلام لا في الضرورة، وحركتها الفتح ومعناها التشبيه، ويتعلق بالكون المطلق الذي تتعلق سائر الحروف به، خلافا للأخفش، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، أنها لا تتعلق بشيء لا ظاهر، ولا محذوف، وتجر الظاهروشذ جرها الضمير الغائب نحو:

وأُمُّ أَوْعالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا[٣]

والمخاطب في قول الحسن: أناكك، والمتكلم في قول الحسن، ما أنت كي، وقول الشاعر:

وإذا الحربُ شمَّرتْ لم تَكُن كِي [٤]

والكاف في (كي) مكسورة، وقال سيبويه: (كي) و (كي) خطأ، وجاء في شعر معزو لأبي محمد اليزيدي:

شكوتم إلينا مجانينكم ***ونشكو إليكم مجانيننا[٥]

فلولا المعافة كنا كهم ***ولولا البلاء لكانوا كنا

وقد أدخلت العرب على ضمير الرفع المنفصل، وعلى ضير النصب المنفصل الكاف قالت: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا، وقال:

ولم يأسر كإيَّاك آسِر[٦]

---

[١] شرح قصيدة بانت سعاد ص٣٤

[٢] صاحب كتاب المشرق في النحو هو ابن مضاء القرطبي انظر بغية الوعاة جـ٣٢٣/١

[٣] عجز بيت من الرجز قائله العجاج،صدره: " خلَّى الذنَابات شمالا كَثَبا". ورواية الأشموني:

وأم أوعال كها أو أقرباذات اليمين غير ما أن ينكبا

.الشاهد: في "كها" حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل

[٤] صدر بيت من الخفيف، عجزه:

" حيث تدعو الكماة فيها نزال".

[٥] البيت من بحر المتقارب لأبي محمد اليزيدي.

[٦] عجز بيت(من الطويل). قال البغدادي في خزانة الأدب: "والبيت لم أطلع على قائله" وتكملة البيت:

"فأجملْ وأحسنْ في أسيرك إنه"

... ضعيف. الشاهد: قوله: "كإياك" حيث دخلت الكاف على الضمير المنفصل. قال البغدادي ٤/ ٤٧٢ في الخزانة: "قال ابن عصفور في كتاب الضرائر: ومنه وضع صيغة ضمير النصب المنفصل بدل صيغة ضمير الرفع المنفصل المجهول في موضع خفض بكاف التشبيه. يريد: كأنت آسر، فوضع "إياك" موضع "أنت" للضرورة وإنما قضي على "إياك" بأنها في موضع "أنت"؛ لأن الكاف لا تدخل في سعة الكلام على مضمر إلا أن تكون صيغته صيغة رفع منفصل نحو قولهم: "ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا".

وفي البسيط: وقد ورد أيضا في ضمير الرفع في قولهم: أنت كأنا، وأنت كـ (هو)، وأنكره الكوفيون. وفي الواضح: أجاز سيبويه وأصحابه: أنت كي، وأنا كك، وضعفه الكسائي، والفراء، وهشام.

وقال الفراء: ومن لم يقل: مررت بي وزيد على اختيار قال مختارا: أنت كـ (أنا) وزيد، وأنا كأنت وزيد. انتهى.

وزعم الكوفيون[1]، والأخفش، أنها تجيء بمعنى (على)، وحكى الأخفش عن بعض العرب أنه قيل له: كيف أنت فقال: كـ (خير)، وحكى الفراء كيف أصبحت فقال: كـ (خير) يريد على خير، وعلى هذا خرج الأخفش قولهم: كن كما أنت وأول (كخير) على حذف مضاف أي: كـ (صاحب خير) و (كما أنت) على زيادة (ما)، و (أنت) في موضع جر كقولهم: ما أنا كأنت ".[2]

***

المسألة الواحدة والعشرون : يرد على الأخفش وابن السراج في ذهابهما إلى أن "ما" المصدرية اسم :

قال ابن هشام سارحًا قول كعب :

فما تدومُ على حالٍ تَكوُنُ بها ***كما تَلَوَّنُ في أثوابِها الغولُ

"قوله: "كما": "الكاف" و "ما" حرفان : جار ومصدري، خلافًا لابن مضاء في زعمه أن "الكاف" اسم أبدًا لأنها بمعنى "مثل"، وللأخفش في إجازته كونها اسمًا وإن لم يدخل عليها عامل من عوامل الأسماء، وله ولابن السراج في اسمية "ما" المصدرية.

وترد "كما" في العربية على خمسة أوجه: أحدها: ما ذكرناه من كون :الكاف" جارة و "ما" مصدرية وهي وصلتها في موضع جر.

الثاني: أن تكون "الكاف" جارّة، و "ما" موصولا اسميًا، وقد أجيز ذلك في قوله تعالى: ﴿**قالوا ياموسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة**﴾ فقيل: التقدير: كالذي هو آلهة لهم.

والثالث: أن تكون "الكاف" جارة و "ما" زائدة غير لازمة كقوله:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أنَّهُ ***كما النَّاسِ مَجْرُومٌ عليه وَجارمُ

الرابع: أن تكون كذلك، إلا أن زيادة "ما" لازمة، وذلك في نحو قولهم: "هذا حَقٌ كما أنك ههنا"، قال سيبويه –رحمه الله-: "زعم الخليل أن "ما" لغو، إلا أنها لا تحذف كراهة أن يجيء لفظها كلفظ " كأن".

الخامس: أن تكون "ما" كافة للكاف من عمل الجر، كقوله:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يومَ مَشْهَدٍ ***كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

---

[1] وقد وضحت هذا في مبحث "آراء الأخفش" المسألة السابعة.

[2] ارتشاف الضرب ص ١٧١٠ - ١٧١٤

وقد خرج عليه الآية الزمخشري وغيره.

ومن جوز وصلَ "ما" المصدرية بالجمل الاسمية ادّعى ذلك هنا، وأبطل هذا القسم".

قال المبرد:

" و (ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أن) والأخفش يراها بمنزلة "الذى" مصدرا كانت أو غير مصدر ..... فأما اختلاف الأخفش، وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرا فإن سيبويه كان يقول: إذا قلت: "أعجبني ما صنعت" فهو بمنزلة قولك: "أعجبني أن قمت" فعلى هذا يلزمه:" أعجبني ما ضربت زيدا"؛ كما تقول: "أعجبني أن ضربت زيدا"، وكان يقوله والأخفش يقول: أعجبني ما صنعت، أي: ما صنعته؛ كما تقول: أعجبني الذى صنعته، ولا يجيز: أعجبني ما قمت؛ لأنه لا يتعدى، وقد خلط، فأجار مثله، والقياس والصواب قول سيبويه فإن أردت بـ (ما) معنى الذى، فذاك ما ليس فيه كلام؛ لأنه الباب والأكثر، وهو الأصل، وإنما خروجها إلى المصدر فرع".[١]

قال ابن السراج[٢]:

" واعلم أن "أنْ" تكون مع صلتها في معنى المصدر، وكذلك "ما" تكون مع صلتها في معناه وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلا أن صلة "ما" لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلى "ما" لأنها اسم، وما في صلة "أن" لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع؛ لأن "أن" حرف والحروف لا يكنى عنها ولا تضمر, فيكون في الكلام ما يرجع إليها, والذي يوجب أن "ما" اسم وأنها ليست حرفا "كأن": أنها لو كانت "كأن" لعملت في الفعل كما عملت "أن" لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم, وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين، فتقول: "يعجبني أن يقوم زيد"، تريد: قيام زيد، " ويعجبني ما صنعت" ،تريد: صنيعك "[٣].

***

---

[١] المقتضب جـ٣/٢٠٠-٢٠١

[٢] ذُكر في حاشية الأصول جـ١/١٦٢ . الآتي:

"يرى ابن السراج: أن "ما" اسم مفتقر إلى ضمير. وأكثر النحاة يرى أنها إذا كانت بمعنى المصدر لا تحتاج إلى ضمير لأنها حرف، والدليل على أنها حرف: أنها تدخل على الفعل كدخول "أن" ولا خلاف أن "أن" لا تضمر ولا يعود إليها ضمير من صلتها, كذلك يلزم في "ما" لأنها بمنزلتها في دخولها على الفعل وكونها في تأويل المصدر، قال سيبويه ١/ ٣٦٧:

[٣] الأصول جـ١/١٦١

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد وله الشكر على نعمه الكثيرة والتي من أشرفها نعمة العلم، وأحمدك اللهم على توفيقك في إتمام هذا البحث، ثم الصلاة على أفضل من تكلم بالعربية، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا. وبعد...

فهذه أبرز النتائج التي وفقني الله للوقوف عليها من خلال هذا البحث وهي:

١) غزارة علوم ابن هشام فقد صال وجال في مسائل النحو والصرف واللغة والمعاني والبيان.

٢) غزارة المسائل النحوية والصرفية واللغوية في هذا الشرح.

٣) كثرة مناقشات ابن هشام للعلماء، واعتراضاته على النحاة بدءًا من الخليل وسيبويه والأخفش ومرورًا بالمبرد والزجاج وابن الشجري والزمخشري إلى معاصريه.

٤) من خلال عرض مسألة (أكثر البصريين أنّ "أل" لا تكون عوضًا عن الضمير اتضح من نص ابن مالك أنَّ ابن هشام مسبوق في أدلته في نيابة "أل" عن الضمير بابن مالك.

٥) إن ابن هشام في بعض من توجيهاته كان متأثرًا بمن سبقه، كتأثره بالحريري في "قول العامة ذهبتُ إلى عنده لحن"

٦) القراءات القرآنية تعد مصدرًا من مصادر ابن هشام في الاحتكام إليها عند الاحتجاج اللغوي والاستشهاد النحوي.

٧) إن ابن هشام قد أثر فيمن بعده ومنهم الزَّبيديّ.

٨) اتضح بالبحث أن هناك مذاهب منسوبة لسيبويه، والصواب خلافها كمسألة "رافع الاسم بعد "إذا" الشرطية"، فالمشهور أن سيبويه يوجب أن يكون فاعلًا لفعل محذوف، لكن تبين بالبحث أنه يجيز أيضًا أن يكون مبتدأ.

٩) ومنها ما نسب للزجاج أن "أفْعِلْ" في التعجب عنده فعل أمر حقيقي، تبين بالبحث أنه يجيز أن يكون معناه "ما أفعله" فيكون في هذا كالبصريين.

١٠) كشف البحث عن مخالفة سيبويه للبصريين في كثير من المسائل مثل رأيه في "رافع الاسم بعد "إذا الشرطية.

التوصيات:

وفي ختام هذا البحث أوصي بالآتي:

١) أن تهتم الأبحاث اللغوية بدراسة الفكر اللغوي عند ابن هشام، وآرائه اللغوية.

٢) تعرض ابن هشام لمسائل من البلاغة والمعاني والبيان يمكن أن يُعمل عليه بحث مستقل كحديثه عن التشبيه المقلوب.

وختامًا، أشكر الله على نعمة التوفيق والانتهاء من هذا البحث، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

١) الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، د.ط، ١٩٨٥م.

٢) أمالى ابن الشجري. تحقيق: محمود الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٥) البحر المحيط لأبي حيان الاندلسي، مطبعة السعادة، بمصر، ط، ١٣٢٩هـ.

٦) التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ت٣٧٧ هـ تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود – الطبعة الأولى.

٧) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ت٣٧٧هـ، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٨) التصريف الملوكي، تحقيق الدكتورة ديزيره سقال، دار الفكر العربي بيروت- لبنان.

٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

١٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ت ٧٤٩هـ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م ، دار الفكر العربي.

١١) تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق الدكتور ضاحي عبد الباقي، مراجعة الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ الكويت.

١٢) الجَنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي ت٧٤٩هـ، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، وأ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.

١٣) الخصائص لابن جني، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٥٢م.

١٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق : أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.
١٥) شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي، تحقيق، سلوى محمد عوض.
١٦) شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية، دار عالم الكتب ومكتبة المتنبي..
١٧) شرح التسهيل لابن مالك الطائي : تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية
١٨) ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد ،مدرس مساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس- القاهرة، دار الأندلس، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
١٩) العُدّة في إعراب العُمدَة ،المؤلف: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة: الأولى، (بدون تاريخ) .
٢٠) كتاب القوافي للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش رحمه الله، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م
٢١) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر، القاهرة١٣٩٩ هـ.
٢٢) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، بتحقيق علي النجدي ناصف، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أعده للطبعة الثانية وقدم له محمد بشير الإدلبي
٢٣) المحكم والمحيط الأعظم تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده المرسي المعروف بابن سيده، المتوفي سنة ٤٥٨هـ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية بيروت -لبنان.